

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٤ وبرنامج  
عملها لعام ٢٠١٥



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٥



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز  
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

## المحتويات

| الصفحة  | الفصل                                                                       |
|---------|-----------------------------------------------------------------------------|
| ٥.....  | بيان المهمة                                                                 |
| ٦.....  | رسالة من الرئيس                                                             |
| ٨.....  | الأول - مجالات النشاط الرئيسية في عام ٢٠١٤                                  |
| ٨.....  | ألف - الإصلاح الجاري لوحدة التفتيش المشتركة                                 |
| ١١..... | باء - التقارير والمذكرات الصادرة في عام ٢٠١٤                                |
| ٢٠..... | جيم - التحقيقات                                                             |
| ٢١..... | دال - التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية |
| ٢٣..... | هاء - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها                            |
| ٢٨..... | الثاني - التحدي المستمر الناجم عن محدودية الموارد                           |
| ٢٨..... | ألف - الملاك الوظيفي والموارد الأخرى والدعم                                 |
| ٢٩..... | باء - الميزانية العادية: لم يحدث أي نمو بالقيمة الحقيقية                    |
| ٣١..... | جيم - تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٤                        |
| ٣٢..... | الثالث - آفاق عام ٢٠١٥ وما بعده                                             |
| ٣٢..... | ألف - برنامج العمل لعام ٢٠١٥ والقائمة المؤقتة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧              |
| ٤٠..... | باء - تحسين النوعية والاتصال                                                |
| ٤١..... | جيم - تقديم مشروع الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧                 |
| ٤١..... | دال - تعبئة المزيد من الموارد من خارج الميزانية                             |
| ٤٢..... | هاء - توصيات وحدة التفتيش المشتركة                                          |

## المرفقات

- الأول - حالة تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠١٤ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ..... ٤٣
- الثاني - الوضع الإجمالي لقبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها لهذه التوصيات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ ..... ٤٤
- الثالث - قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ..... ٤٦
- الرابع - تكوين وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤ ..... ٤٧
- الخامس - برنامج العمل المقترح لعام ٢٠١٥ ..... ٤٨

## بيان المهمة\*

لما كانت وحدة التفتيش المشتركة هي الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي يُعهد إليها بإجراء عمليات التقييم والتفتيش والتحقيقات على نطاق المنظومة ككل، فإنها تهدف إلى ما يلي:

(أ) مساعدة الأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة على الاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية فيما يختص بوظيفتها الرقابية بشأن كيفية إدارة الأمانات للموارد البشرية والمالية والموارد الأخرى؛

(ب) المساعدة على زيادة كفاءة وفعالية الأمانات المعنية في النهوض بالولايات التشريعية وتحقيق أهداف المهام المحددة للمنظمات؛

(ج) العمل على زيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(د) تحديد أفضل الممارسات، واقتراح معايير مرجعية، وتسهيل تبادل المعلومات على نطاق المنظومة بأسرها.

## رسالة من الرئيس

عملا بالفقرة ١ من المادة ١٠ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة، يُشرفني أن أقدم هذا التقرير السنوي. ويعرض هذا التقرير عمل الوحدة وإنجازاتها والتحديات التي تواجهها في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويتضمن أيضا وصفا لبرنامج عملها المقترح لعام ٢٠١٥.

ولقد واصلت الوحدة عملية الإصلاح التي تضطلع بها بإدخال تحسينات في المجالات التي تدرج تحت اختصاصها المباشر، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأولويات استجابة للمتطلبات المتغيرة، واعتماد نهج جديدة في أساليب عملها؛ وتعزيز الدقة المهنية والتقنية في عملها؛ وإقامة الشراكات والانخراط في المنتدى العالمية لتبادل المعارف ووجهات النظر بشأن منظومة الأمم المتحدة والتغيرات والتحديات الجديدة. وعموما، من شأن مراجعة إجراءات عملها الداخلية أن تعزز كفاءتها في أداء عملها.

ولقد أعدت الوحدة تسعة تقارير ومذكرة واحدة في عام ٢٠١٤. وسبعة من هذه التقارير هي عبارة عن استعراضات على نطاق المنظومة تتناول السياسات المتصلة بالاتساق والمسائل المتعلقة بالإدارة والمخاطر. وتتعلق ثلاثة استعراضات بمنظمات فردية (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة السياحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية). ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الوحدة إلى تحسينات إدارية ملموسة من خلال تعزيز الفعالية والكفاءة.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٦، واصلت الوحدة جهودها الرامية إلى تحسين عملية اختيار مواضيع برنامج عملها. وجرى توسيع عملية التشاور بشأن تحديد المواضيع بحيث لم تعد تقتصر على إدارة المنظمات المشاركة في الوحدة بل تشمل كذلك المجتمع المعني بالرقابة والتقييم، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وممثلو خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وأعضاء لجان الرقابة الخارجية للمنظمات المشاركة.

ويُقدّم نظام التتبع الشبكي إطارا ممتازا لرصد التقدم المحرز في قبول التوصيات وتنفيذها، وفق ما طلبته الدول الأعضاء (انظر قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٦). وأثناء الاجتماع الثالث لجهات التنسيق من المنظمات المشاركة في الوحدة الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تلقت الوحدة معلومات عن كيفية زيادة تحسين هذا النظام.

وسعى لتحسين التخطيط وتجنب الازدواجية وزيادة التآزر والتعاون، عقدت اجتماعات مختلفة مع أجهزة/هيئات الرقابة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه التحديد، ترأست الوحدة الاجتماع الثلاثي السابع عشر لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية والوحدة الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

واضطلعت الوحدة بدور قيادي في إنشاء آلية التقييم المستقلة على نطاق المنظومة وفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٢٦ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وأيدت الدول الأعضاء في قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٢٩ سياسة التقييم المستقل على نطاق المنظومة. ومن المقرر أن يصبّ تقييمان نموذجيان في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والمقرر الاضطلاع به في عام ٢٠١٦. وإجراء هذه التقييمات هو رهنٌ بتعبئة موارد من خارج الميزانية. وفي عام ٢٠١٤، أدت تعبئة الموارد إلى تبرعات معلنة ومساهمات من الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وسيلزم مواصلة بذل الجهود لتعبئة الموارد في عام ٢٠١٥.

ويحول عدم تمتع الوحدة بالاستقلالية من ناحية الميزانية وركود ميزانيتها العادية دون تحقيق إمكاناتها بالكامل. ولا تتفق عملية تقديم مشروع الميزانية الحالية تماما مع المادتين ١٧ و ٢٠ من النظام الأساسي للوحدة. وهذا الأمر يعيق استقلالية الوحدة. ويشترط النظام الأساسي إدراج الميزانية الأصلية المقترحة للوحدة بالكامل في تقديرات الأمين العام للميزانية الإجمالية وتقديمها إلى الجمعية العامة للنظر فيها مشفوعة بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ومشورة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

ومع اقتراب موعد الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الوحدة بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة، نواصل العمل الدؤوب في إطار التزامنا المستمر بخدمة مصالح الدول الأعضاء والمنظمات المشاركة على نحو أفضل. ورغم ما أحرز من تقدم على العديد من الجبهات، سوف تواصل الوحدة تحسين عملياتها وتوفير رقابة أقوى وأكثر فعالية في سبيل دعم منظومة الأمم المتحدة.

(توقيع) خورخي فلوريس كاييخاس

الرئيس

جنيف، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

## الفصل الأول

### مجالات النشاط الرئيسية في عام ٢٠١٤

#### ألف - الإصلاح الجاري لوحدة التفتيش المشتركة

١ - في عام ٢٠١٤، أعطت وحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة دفعة جديدة للإصلاح إذ جعلت عملها أكثر تلبية لاحتياجات الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة. والغرض من ذلك تحسين موقع الوحدة باعتبارها هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة على نطاق المنظومة، المكلفة بولاية واسعة لإجراء عمليات التقييم والتفتيش والتحقيق في منظومة الأمم المتحدة.

٢ - وتمشيا مع الإطار الاستراتيجي الأصلي للوحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ (انظر A/63/34، المرفق الثالث، الفقرتان ١٥ و ٢٧ (د))، أجرت الوحدة في عام ٢٠١٣ تقييما ذاتيا صدّق عليه فريق خارجي للاستعراض من قبل الأقران، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٦ (انظر A/68/34، المرفق الأول). وفي عام ٢٠١٤، اتخذت الوحدة خطوات حاسمة لتنفيذ توصيات هذا الفريق. ولقد نُفذت تسع من بين التوصيات الخمس عشرة الموجهة إلى الوحدة أو هي قيد التنفيذ. وتتعلق توصيتان من التوصيات المنفذة بانتخاب المفتشين (تحديد الشواغر المقبلة والمهارات اللازمة) وبقدرة الوحدة على التحقيق. وتتعلق أربع من التوصيات قيد التنفيذ ببرنامج عمل الوحدة وثلاث توصيات أخرى بزيادة تعبئة الموارد والتوعية وضمان الجودة.

#### إعادة تصميم برنامج العمل

٣ - اعتمدت الوحدة، لدى تخطيط برنامج عملها المقبل، نهج تخطيط ذاتي مسارين على المدى الطويل. وبالإضافة إلى برنامج العمل السنوي الذي اعتمد في عام ٢٠١٥ وفقا لنظامها الأساسي، تمت الموافقة على قائمة متجددة من المشاريع المعتمدة مدتها سنتان.

٤ - ويتيح إنشاء قائمة لفترة السنتين للوحدة جمع الأموال لإجراء استعراضات أكثر تعقيدا وتعزيز الشفافية تجاه أجهزة/هيئات الرقابة التابعة لمنظمتها المشاركة، التي ستطلع مسبقا على المواضيع المحتمل تناولها في المستقبل، مما يُيسّر التعاون ويُجنب الازدواجية.

٥ - وبالتالي، فلقد جرى توسيع العملية التشاورية لتشمل مجتمع الرقابة، فضلا عن الدول الأعضاء، بناءً على طلبها. ولقد دُعي كل من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية



المتعددة الأطراف فضلا عن أعضاء لجان الرقابة في المنظمات المشاركة إلى تقديم مقترحات استنادا إلى خبرتهم بمجالات المخاطر في منظماتهم. ولم يطرأ تغيير على المشاركة التقليدية للمنسقين في المنظمات المشاركة في تحديد أولويات المواضيع. وأتاح ذلك اختيار مواضيع ذات قدر أكبر من الأهمية للأطراف صاحب المصلحة والتركيز على مجالات المخاطر.

#### التواصل مع الدول الأعضاء

٦ - في عام ٢٠١٤، عززت الوحدة تواصلها مع الدول الأعضاء في نيويورك وجنيف بهدف التوعية بشأن الإنجازات التي حققتها مؤخرا وضرورة تعزيز قدرتها في مجال الرقابة. واستمرت الاتصالات مع رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومع لجنة البرنامج والتنسيق.

٧ - واستمعت الوفود إلى إحاطة في عدة مناسبات بشأن مختلف جوانب عمل الوحدة، مثل برنامج العمل السنوي ونتائج التقييم الذاتي واستعراض الأقران، وجهود الإصلاح، وطلب توفير موارد إضافية، سواء الموارد الأساسية أم الموارد الخارجة عن الميزانية، لإنجاز مشاريع محدّدة ولآلية التقييم المستقلة على نطاق المنظومة، وعملية وضع الميزانية برمتها التي تؤثر على استقلالية الوحدة.

٨ - وأجريت أيضا اتصالات برئيس الجمعية العامة، ومجموعات الدول الأعضاء المختلفة، وكذلك بالعديد منفرادى البلدان. وأثمرت هذه الجهود من حيث جمع الأموال والحصول على الدعم لاستقلالية الوحدة وتلقي اقتراحات بشأن المواضيع المتعلقة ببرنامج عملها.

٩ - وأتاحت مشاركة المفتشين في دورات الهيئات التشريعية أو مجالس إدارة المنظمات المشاركة في الوحدة في نيويورك وجنيف ونيروبي لعرض تقارير الوحدة فرصا مفيدة لتعزيز الحوار مع الدول الأعضاء. وفي بعض الحالات، نُظمت أنشطة جانبية لتقديم إحاطة إلى الوفود بشأن مشاريع محددة.

#### التواصل مع المنظمات المشاركة

١٠ - حضر ممثلو ٢١ منظمة مشاركة الاجتماع الثالث لجهات التنسيق في الوحدة الذي عقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتمثلت أهداف هذا الاجتماع في تبادل المعلومات، وتقييم التطورات، ومناقشة المسائل ذات الأهمية وتقديم مقترحات لمعالجتها. وأسهم التبادل البناء للآراء في تعزيز التفاهم والتعاون، وإعطاء زخم جديد للعلاقات التي تربط الوحدة بالمنظمات المشاركة فيها.

١١ - واجتمعت الوحدة أيضا مع المديرين التنفيذيين للمنظمات المشاركة لمناقشة مسائل ذات اهتمام مشترك. وكرّر المحاورون تأكيد دعم عمل الوحدة وأكدوا استعدادهم لمواصلة تعزيز التعاون. وفي بعض الحالات، أدى ذلك إلى تمويل مشاريع محددة من خارج الميزانية. وعلى سبيل المثال، جرى تمويل الاستعراض على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع بأغلبه بفضل موارد قُدِّمتها منظمة العمل الدولية. والمثال الآخر هو استعراض السلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة الذي مولته جزئيا مساهمة قُدِّمها برنامج الأغذية العالمي مع دعم للسفر الميداني وفَرَّته إدارة عمليات حفظ السلام.

١٢ - وعُقدت أيضا اجتماعات مع الأمين العام ورئيس ديوان مكتبه وعدد من وكلاء الأمين العام والأمناء العامين المساعدين من إدارة شؤون الإدارة، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأمين مجلس الرؤساء التنفيذيين، لمناقشة المسائل المحددة التي تؤثر على عمل الوحدة.

١٣ - وتعتزم الوحدة مواصلة توسيع نطاق أنشطة الاتصال التي تظطلع بها في عام ٢٠١٥ واستخدام الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها لاحقا كفرصة للتعريف بها، رهنا بتوافر التمويل.

#### تحسين العلاقات مع هيئات الرقابة وهيئات التنسيق الأخرى

١٤ - اتسع نطاق التفاعل مع هيئات الرقابة في عام ٢٠١٤. وعُقدت اجتماعات مع رؤساء هيئات الرقابة في منظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية لمناقشة عملية التخطيط ومجالات المخاطر التي تخصُّهم، ومع رئيس لجنة مراجعة الحسابات في منظمة الصحة العالمية للمتابعة بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن الوحدة.

١٥ - وعقد المفتشون أيضا اجتماعات مع هيئات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المشاركة كجزء من عملهم في مجال الإبلاغ. وتعتزم الوحدة إضفاء طابع أكثر منهجية على هذه الاتصالات المهنية للحصول على مساهمات مفيدة للتقارير التي يتولى مفتشوها إعدادها ومقترحات جديدة بشأن برنامج عملها.

١٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ترأست الوحدة الاجتماع السنوي الثلاثي لهيئات الرقابة الثلاث وهي: مجلس مراجعي الحسابات، ومكتب خدمات الرقابة

الداخلية، والوحدة. وجرى الاطلاع على مشاريع برامج عمل الهيئات الثلاث لعام ٢٠١٥ ومناقشتها بهدف تجنب التداخل والازدواجية وزيادة التآزر والتعاون بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

١٧ - وشاركت الوحدة في الاجتماع السنوي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٤. وأطلع المشاركون في الاجتماع على مشروع تقرير الوحدة الذي يتناول تحليل وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة. وجرى تمثيل الوحدة أيضا في اجتماع ممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ومؤتمر المحققين الدوليين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١٨ - واستمرت التفاعلات مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن عدة مسائل وشملت ضرورة تناول مسألة التوصيات التي قدمتها الوحدة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين.

#### تعبئة موارد إضافية

١٩ - على مرّ السنين، دأبت الوحدة على العمل بميزانية محدودة للغاية لتلبية الطلبات المتزايدة الواردة من الأطراف صاحبة المصلحة فيها، وتحسين الأداء والتنفيذ. وتعويضاً عن النقص في التمويل من الميزانية العادية، كثفت الوحدة جهودها الرامية إلى جمع الأموال في عام ٢٠١٤. وبفضل تلك الجهود، حصلت الوحدة على تمويل من الجهات المانحة التقليدية والجهات المانحة الأخرى لمشاريع محدّدة (انظر الفقرتين ٩٧ و ٩٨).

#### باء - التقارير والمذكرات الصادرة في عام ٢٠١٤

٢٠ - في عام ٢٠١٤، أصدرت الوحدة ستة تقارير ومذكرة واحدة على نطاق المنظومة تتناول ما يلي: السياسات المتصلة بالاتساق والمسائل المتعلقة بالإدارة والمخاطر في مجالات تعبئة الموارد؛ ومشاريع التجديد والتشييد الكبرى؛ والإدارة البيئية؛ ووظيفة التقييم؛ واستخدام الأفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة؛ وإدارة وتنظيم العقود؛ واستخدام المتقاعدين. ولقد أنجزت عمليات استعراض فرادى المنظمات لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة السياحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (انظر الموجزات في الفقرات ٢٢-٥٤ والقائمة الواردة في المرفق الأول).

٢١ - وبالإضافة إلى ذلك، شملت المشاريع التي لا علاقة لها بالتقارير ورقة استهلاكية لاستعراض الإدارة القائمة على النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتقديم الدعم لمرحلة بدء تطبيق مبادرة التقييم المستقلة على نطاق المنظومة.

موجزات الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقارير والمذكرات التي تم إعدادها في عام ٢٠١٤

تحليل لوظيفة تعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة (A/69/737)

٢٢ - يتبين من تحليل لوظيفة تعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة أن خمس منظمات فقط ليست لديها استراتيجية على نطاق المنظمة لتعبئة الموارد، مما أفضى إلى توصية بأن تستعرض الهيئات التشريعية استراتيجيات وسياسات منظماتها بشكل دوري، بطرق منها توفير التوجيه السياسي والرقابة. وينبغي أن يضع الرؤساء التنفيذيون أيضا هياكل وترتيبات يمكن تحديدها بوضوح وتقع على عاتقها المسؤولية الأولى عن تعبئة الموارد.

٢٣ - وتتفق معظم الدول الأعضاء المانحة على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحتاج إلى التزامات متعددة السنوات وأموال غير مخصصة لتحسين تنفيذ الولايات. ومع ذلك، فقد ارتفعت نسبة الاشتراكات غير المقررة إلى الاشتراكات المقررة ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة، مما ترتب عليه تقييد استخدام الأموال. ويؤكد معظم المانحين أن تعزيز الموارد الأساسية هدف منشود، ولكن عوامل عديدة تحولّ اهتمامهم صوب المساهمات غير الأساسية. وتوصي الوحدة الهيئات التشريعية بأن تطلب إلى الدول الأعضاء، عند تقديم مساهمات محددة، أن تجعلها مساهمات يمكن التنبؤ بها وطويلة الأمد ومتماشية مع الولاية الأساسية للمنظمة وأولوياتها.

٢٤ - والمنظمات الرائدة في تعبئة الموارد هي المنظمات التي تعتمد على التبرعات، ولكن هذه المنظمات نفسها تعتمد في معظم تمويلها على عدد صغير من المانحين. وإن ظهور المانحين غير التقليديين ومن غير الدول - كالقطاع الخاص، والشركات، والمؤسسات الخيرية، والأفراد ذوي الرصيد المالي الضخم - يجلب مخاطر توصي الوحدة بإدارتها. وتتسم العمليات والإجراءات في مجال بذل العناية الواجبة لمواجهة ما يحتمل وقوعه من حالات التدليس وسوء السلوك والاختلاس والتجاوزات المالية بنفس الأهمية لدى المانحين والمنظمات. وتنطوي الطلبات التي تشترط تقديم تقارير إضافية على آثار تلقائية على الموارد وارتفاع تكاليف المعاملات، ولذلك، توصي الوحدة في تقريرها الرؤساء التنفيذيين بأن يتحاوروا مع المانحين

للاتفاق على اشتراطات إبلاغ موحدة، مع إيلاء الاعتبار الكامل لمبدأ المراجعة الحسابية الوحيدة.

استعراض الإدارة والتنظيم في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (JIU/REP/2014/2)

٢٥ - هذا التقرير أول استعراض جامع أجرته الوحدة للتنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية. ولقد أجري هذا الاستعراض بعد تنفيذ عملية كبرى في مجال إدارة التغيير عُرفت باسم برنامج التقويم الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، وبالتالي، كشف أن عددا من المجالات خضعت لإصلاحات هامة أو لا تزال في مرحلة انتقالية (مثل التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الموارد البشرية).

٢٦ - وقدم المفتشون ١٠ توصيات رسمية، وجهوا واحدة منها إلى الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن الإدارة، وواحدة إلى لجنة التنسيق، بشأن المسائل المتعلقة بالموارد البشرية، وثمانٍ توصيات إلى المدير العام بصفته الرئيس التنفيذي للمنظمة. وفيما يتعلق بهيكل الإدارة المعقد للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ركزت التوصيات على تعزيز قدرات الهيئات الإدارية على توجيه عمل المنظمة ومراقبته وعلى المضي في بناء إطار مرجعي للجان الإدارة والوحدات التنظيمية.

٢٧ - ولقيت الترحيبَ معظمُ التوصيات وأفادت المنظمة العالمية للملكية الفكرية أنها اتخذت الخطوات الأولى لتنفيذها. وبصرف النظر عن التوصيات الرسمية، قُدم عدد من الاقتراحات الإضافية مع الإشارة إلى معايير منظومة الأمم المتحدة والممارسات الجيدة في المجالات الإدارية المختلفة، وحظيت تلك التوصيات أيضا باهتمام إيجابي من الدول الأعضاء. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اعترفت لجنة البرنامج والميزانية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية بأهمية دور الوحدة في إجراء استعراضات التنظيم والإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

المخططات الكبرى ومشاريع التجديد والتشييد على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/3)

٢٨ - قدمت هذه الدراسة التي أجرتها الوحدة الدروس الرئيسية المستفادة من المخططات الكبرى ومشاريع التجديد والتشييد على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأوصت الوحدة بأفضل الممارسات التي ينبغي تطبيقها خلال مختلف مراحل دورات حياة جميع

المشاريع (ما قبل التخطيط، والتخطيط، والتنفيذ، والإنجاز) بغض النظر عن مكانها وحجمها ونوعها.

٢٩ - وأوصت الوحدة كذلك بأن تنشئ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هيئة تنسيق لنشر تلك الممارسات الفضلى والدروس المستفادة فيما يتعلق بالتجديد والتشديد.

٣٠ - والاستنتاج الرئيسي الذي تتوصل إليه هذه الدراسة هو أن منظمات قليلة بدأت تأخذ احتياجاتها الشاملة في مجال تشييد وتحديد مبادئها وأنظمتها على الصعيد العالمي في الحسبان من أجل تصميم المشاريع وتحديد أولوياتها. ولقد صُممت المشاريع التي تم استعراضها بشكل فردي وليس كجزء من استراتيجية عالمية. ولذلك، يرحّب المفتشون بوضع مخططات كبرى تنبأ باحتياجات المنظمات من التجديد والتشديد على المدى الطويل، باعتبار ذلك ممارسة جيدة متبعة داخل منظومة الأمم المتحدة.

#### استعراض الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة (A/69/763)

٣١ - يشكل هذا الاستعراض متابعة للاستعراض الإداري الذي أجرته الوحدة لإطار إدارة شؤون البيئة في منظومة الأمم المتحدة الصادر في عام ٢٠٠٨ (A/64/83-E/2009/83)، والذي ساهم في تعزيز إدارة الشؤون البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ولقد قيّم هذا الاستعراض حالة الإدارة الدولية لشؤون البيئة في سياق الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة المتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي دعا إلى اتساق السياسات، والكفاءة، والحد من الازدواجية والتداخل، وتعزيز التنسيق والتعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٣٢ - وخلصت الوحدة إلى أن تحسينات ملحوظة طرأت في بعض المجالات المحددة، مثل تحسين الإدارة بالعضوية العالمية لهيئات إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وتمكين البرنامج من قيادة الجهود الرامية إلى صياغة استراتيجيات البيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز إقامة الشبكات والشراكات بين عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك جهود التآزر وتجميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وزيادة تسخيرها في التنمية المستدامة؛ وتعميم البعد البيئي للتنمية المستدامة في الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري؛ والنمو الهائل في الموارد المتعددة الأطراف المتاحة للأنشطة البيئية التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والتي زادت بأكثر من الضعف على مدى ست سنوات لتبلغ ٤ بلايين دولار في عام ٢٠١٢.

٣٣ - ومع ذلك، كشف التقرير أنه لا بد من اتخاذ إجراءات أخرى لتلبية النداء الذي وجهه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، لم تقتصر الوحدة على تأكيد التوصيات التي قدمتها في عام ٢٠٠٨ بل طرحت أيضا ١٣ توصية موجهة إلى الجمعية العامة وجمعية الأمم المتحدة البيئية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٣٤ - ونوقش التقرير في الاجتماع السنوي الثاني للجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي عُقد من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في نيروبي، ريثما يقدم الأمين العام تعليقات المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين.

عملية التفتيش في إطار المتابعة عملا باستعراض التنظيم والإدارة في منظمة السياحة العالمية الذي أجري في عام ٢٠٠٩ (JIU/REP/2014/5)

٣٥ - يُقِيم هذا الاستعراض حالة تنفيذ ٢٦ توصية قدّمها استعراض التنظيم والإدارة الذي أجري في عام ٢٠٠٩ لمنظمة السياحة العالمية، بعد سنوات قليلة من انضمامها إلى منظومة الأمم المتحدة (٢٠٠٣). وللمرة الأولى في السنوات الأخيرة، أجرت الوحدة استعراضا لتقييم بنفسها ما أفادت به التقارير عن حالة قبول التوصيات السابقة وتنفيذها. وقُبلت معظم التوصيات ونُفذ منها الكثير، وحدد الاستعراض بضع توصيات متفق عليها لتتم متابعتها وتنفيذها بشكل كامل، مثل التوصية المتعلقة بتوضيح درجة سيطرة المنظمة على كياناتها الفرعية، وإنشاء وظيفة للرقابة الداخلية في الأمانة، واستخدام اللغة الصينية (في انتظار تصديق غالبية الدول الأعضاء).

٣٦ - ويدعو الاستعراض أيضا إلى إعادة النظر عاجلا في أربع مسائل هي: تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج داخل المنظمة؛ واستمرار الافتقار إلى المحاضر الموجزة أو المحاضر المفصلة لاجتماعات الهيئة التشريعية (وهي من العناصر الأساسية في الإدارة الرشيدة)؛ وضروة المساواة في المعاملة بين جميع البلدان الكاملة العضوية فيما يتعلق بواجباتها في تمويل منصب مدير برنامج الأعضاء المنتسبين، والمساواة بين مواطنيهم في الترشيح لهذا المنصب؛ وأوجه القصور المترتبة عن انتخاب ثلاث مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات كهيئات خارجية لمراجعة حسابات منظمة السياحة العالمية.

### تحليل وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/6)

٣٧ - وظيفة التقييم أداة رئيسية لدعم تلبية المطالب بتطبيق المساءلة عن النتائج والقيمة المضافة، وبالتعلم والتقدم وتطوير المعرفة وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية وفي توجيه الإصلاحات التي تؤثر على حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

٣٨ - وتقدم هذه الدراسة تحليلاً شاملاً لوظيفة التقييم في ٢٩ مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتقيم العناصر الحاسمة التي تحدد وظيفة التقييم المناسبة والمستقلة وذات المصداقية، ومستوى جاهزيتها لمواجهة التغيرات والتحديات الناشئة، وعوامل التمكين التي تدعمها. وتركز الدراسة أساساً على وظيفة التقييم المركزي، وبشكل ثانوي على وظيفة التقييم اللامركزي.

٣٩ - وتخلص الدراسة إلى أن السعي وراء تحقيق الجودة والكفاءة أدى إلى تطور وظيفة التقييم المركزي على مرّ السنوات، ولكن مستوى الالتزام بالتقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لا يتناسب مع الطلب المتزايد على الوظيفة ومع أهميتها. وتختلف جودة نظم التقييم وآلياتها ونواتجها من منظمة إلى أخرى. وفي معظم الحالات، يتأثر مستوى التقدم بحجم المنظمة، والموارد المخصصة للتقييم، والموقع الهيكلي للوظيفة.

٤٠ - ويتضمن التقرير توصيات لتحسين وظيفة التقييم، تتناول ضرورة قيام المنظمات بمعالجة القيود النظامية المرتبطة بكون الوظيفة تعاني من قلة الموارد وتعمل فوق طاقتها، وبالتالي فهي ليست جاهزة لتلبية المطالب الناشئة؛ وضرورة التخطيط الاستراتيجي في موازنة الأولويات بين المساءلة وتطوير التعلم في المنظمة؛ وضرورة قيام المنظمات بتطبيق مزيد من النهج التكاملية والقائمة على النظم لتعزيز اتساق الوظيفة وأثرها واستدامتها.

٤١ - وتدعو الوحدة إلى الانفتاح على إعادة هيكلة الوظيفة لدعم التغيير والتحويلات في عالم اليوم، بما في ذلك تعزيز الروابط بين التقييم المركزي واللامركزي، وزيادة عدد التقييمات المشتركة والتقييمات التي تجرى على نطاق المنظومة، وآليات ضمان الجودة؛ وإقامة الروابط مع نظم التقييم الوطنية وتقديم الدعم لتنمية قدرات التقييم.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تخلص الوحدة إلى أن عدد المنظمات التي حددت أطراً مؤسسية للتقييمات اللامركزية قليل جداً. ويتسم الغرض من التقييم اللامركزي ومستوى تطوره ونزاهته العامة بالغموض. وتدعو الوحدة إلى تكريس الجهود وتخصيص الموارد لتناول الموقع الاستراتيجي للتقييم اللامركزي وقيمه النسبية في السياق الحالي، وإلى وضع الإطار المؤسسي الملائم والآليات التي تناسب الوظيفة اللامركزية.



## استعراض التنظيم والإدارة في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (JIU/REP/2014/7)

٤٣ - أجرت الوحدة أول استعراض جامع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فترة تجاوزت عقدا من الزمن بناء على طلب قدّمه مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢/٢٢، وكان الهدف منه هو تحديد مجالات التحسين في تنظيم المفوضية وإدارتها. ومع أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تشكل جزءا من الأمانة العامة للأمم المتحدة، فإنها مؤسسة فريدة من نوعها نظرا للولاية المتميزة المنوطة بالمفوض السامي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨. وتم الحرص على ضمان ألا يخل أي شيء في هذا الاستعراض باستقلالية المفوض السامي أو يؤثر عليها بصورة سلبية. وتضمن الاستعراض ست توصيات، وُجّهت واحدة منها إلى الجمعية العامة، وواحدة إلى الأمين العام، وأربع إلى المفوض السامي، كما تضمن اقتراحات إضافية متنوعة لتعزيز الممارسات التنظيمية.

٤٤ - وتدعو الوحدة إلى تبسيط ديناميات إدارة مفوضية حقوق الإنسان. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تشرع الجمعية العامة، بصفتها الهيئة الإدارية العليا، في استعراض إجرائيّ المنحى لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على توجيه عمل المفوضية وإرشاده ومراقبته. وتوصي الوحدة بتعزيز إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي بصورة منهجية في المفوضية. ويشدد الاستعراض على أهمية زيادة الشعور بملكية المفوضية لدى الدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه، على ضرورة خضوعها التام للمساءلة أمام تلك الدول.

٤٥ - وتماشيا مع طلب مجلس حقوق الإنسان، خضعت إدارة الموارد البشرية داخل المفوضية للتحليل بشكل شامل. ويتضمن التقرير توصيات من أجل تحقيق تمثيل جغرافي أكثر إنصافا ووضع إطار شامل لسياسات إدارة الموارد البشرية، مع مراعاة خصوصيات المفوضية واحتياجاتها. وتدعو توصية أخرى إلى تعميم حقوق الإنسان على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة وتحسين التنسيق بين المفوضية والكيانات الأخرى، في سياق مبادرة الأمين العام المعنونة "حقوق الإنسان أولاً". ومن المجالات الأخرى التي تم تناولها ما يلي: تعبئة الموارد والتوعية والشراكات؛ وآليات الاستجابة والانتشار السريع في حالات الطوارئ والأزمات؛ والمساواة بين الجنسين؛ والإدارة القائمة على النتائج؛ وتنفيذ إطار المساءلة في الأمانة العامة؛ والإدارة الشفافة للصناديق الاستثمارية؛ وإدارة المعارف؛ والشفافية في تمويل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

استخدام أفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/8)

٤٦ - يُقدّم هذا الاستعراض تقييما لاستخدام الأفراد من غير الموظفين من منظور يشمل نطاق المنظومة، بما في ذلك السياسات واللوائح التنظيمية والممارسات التعاقدية ذات الصلة والعمليات الإدارية المرتبطة بذلك في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على ممارسات المكاتب الميدانية.

٤٧ - ويخلص الاستعراض إلى أن عددا كبيرا من موظفي الأمم المتحدة يعملون بعقود الأفراد من غير الموظفين. ويعمل الكثيرون لفترات طويلة في إطار علاقة عمل قائمة بحكم الأمر الواقع باستحقاقات اجتماعية محدودة أو معدومة، ودون آليات لتمثيلهم أو إمكانية احتكامهم نظام العدالة الداخلي. وتبين النتائج أن النظام الحالي لتعيين الأفراد من غير الموظفين لا يتفق مع الممارسات الدولية السليمة في مجال العمالة، ويشغل دون رقابة أو مساءلة حقيقية، وينطوي على مخاطر بالنسبة للمنظمات. وعلاوة على ذلك، هناك عدم انسجام بين قيم مؤسسات الأمم المتحدة وممارسة المعاملة التفضيلية دون أساس واضح لمثل هذه الاختلافات.

٤٨ - وتوصي الوحدة بأن تُجري كل منظمة معنية تحليلا لحالتها الخاصة فيما يتعلق باستخدام الأفراد من غير الموظفين لفترات طويلة وإعداد خطة قصيرة أو متوسطة الأجل لمعالجة القضايا ذات الصلة بذلك. وينبغي أن تُقدّم الخطة مشفوعة بتقييم للموارد المالية اللازمة لتنفيذها إلى الهيئات الإدارية للحصول على دعمها اللازم. وتدعو الوحدة أيضا إلى مواءمة السياسات والممارسات المتعلقة بالأفراد من غير الموظفين على مستوى مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتقدم ١٣ توصية في المجموع، وُجّهت واحدة منها إلى الأمين العام بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، وواحدة إلى الهيئات التشريعية/الإدارية لتتخذ فيها، و ١١ توصية إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

إدارة وتنظيم العقود في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/9)

٤٩ - منحت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عقودا تزيد قيمتها عن ١٦ بليون دولار في عام ٢٠١٣. ويشكل ذلك تعرضا لمخاطر كبيرة ويقتضي تعزيز بنى الحكم وتدابير المساءلة من أجل ضمان كفاءة وفعالية إدارة العقود والحد من مخاطر الغش والفساد وسوء الإدارة. وفي السنوات الأخيرة، بدأ تنفيذ عمليات إصلاح في مجال المشتريات في معظم المنظمات من

أجل تحديث أنشطة المشتريات. وجرى التركيز في المقام الأول على الأنشطة السابقة لمنح العقود التي تتناول اختيار البائعين والتوصل إلى سعر العقد المناسب. وفي المقابل، أُغفلت إدارة العقود بعد منحها بدرجة خطيرة، على الرغم من أن أنشطة ما بعد منح العقود هي التي تضبط الأداء والنطاق والجودة والتكلفة، وتكفل الامتثال لأحكام العقود وشروطها.

٥٠ - ويتبين من الاستعراض أن إدارة العقود بعد منحها مشوبة بالعيوب على عدد من الصعد. فمعظم المؤسسات تفتقر إلى السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة العقود، والمسؤوليات ومجالات المساءلة التي تعني الأشخاص الذين يديرون العقود غير محددة بوضوح. وعلاوة على ذلك، فإن تقييم أداء البائعين في كثير من الأحيان لا يجري بصورة منهجية، وسبل الانتصاف والجزاءات في حالة سوء أداء البائعين لا تُنفذ بحكمة. وأخيراً، لا تقدّم نظم المعلومات القائمة الدعم لأنشطة العقود بعد منحها بالقدر الكافي ويقتضي تحسين رصد أداء العقود لكفالة تسليم السلع والخدمات في موعدها، وفي حدود الميزانية ومعايير الجودة المتوقعة.

٥١ - ويتضمن التقرير توصيات تهدف إلى إنشاء نظم إدارة سليمة وإضفاء الطابع المهني على الممارسات في إدارة العقود. وتوصي الوحدة على وجه الخصوص بأن يُمنح تفويض رسمي للسلطة للأشخاص الذين يتولون إدارة العقود، وأن تجري المنظمات تقييمات للمخاطر في بداية المرحلة اللاحقة لمنح العقد، وأن تُحسن نظم تكنولوجيا المعلومات لأتمتة إدارة العقود، وأن يُعزز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمواءمة السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة العقود بعد منحها.

٥٢ - ويظهر تشابه العيوب التي تشوب إدارة العقود على نطاق المنظمات أن على جميع أصحاب المصلحة أن يبذلوا جهوداً متضافرة لمعالجة هذا التحدي العام. وسوف تستمر العيوب المحددة في هذا التقرير ما لم تخضع السياسات والإجراءات لمزيد من التنقيح وما لم تؤخذ إجراءات محددة من أجل تعزيز ممارسات إدارة العقود بعد منحها.

استخدام المتقاعدين والموظفين المحتفظ بهم بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة في منظمات الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2014/1)

٥٣ - أهم ما خلص إليه هذا الاستعراض، الذي اقترحته الأمانة العامة للأمم المتحدة، أنه جرى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من المتقاعدين بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة و/أو جرت الاستعانة بهم مجدداً، لا سيما في مناصب تنفيذية عليا ووظائف من فئة الخدمات العامة. ومع أن هذه الممارسة تسمح للمنظمات بالاستفادة من المعارف والخبرات الواسعة، فإنها تؤثر

سلبا على تجديد شباب القوة العاملة والتطوير الوظيفي للموظفين في الكيانات التي تضم عددا كبيرا من الموظفين المسنين. فمعظم المنظمات تفتقر إلى التخطيط للقوة العاملة ولتعاقب الموظفين بشكل سليم وإلى سياسات نقل المعارف، حيث تتراوح أعمار الجزء الأكبر من المتقاعدين بين ٦٠ و ٦٥ عاما. وإذا جرت الموافقة على الزيادة المقترحة في السن الإلزامية لإنهاء الخدمة للموظفين الحاليين إلى ٦٥، فسوف تزداد نسبة الموظفين من كبار السن أكثر وسوف تقتصر الحاجة إلى الاحتفاظ بالموظفين والاستعانة مجددا بالمتقاعدين على حالات استثنائية معينة.

٥٤ - وتتضمن المذكرة خمس توصيات تتناول الحاجة إلى تعزيز التقاعد المرن أو التدريجي للموظفين المستحقين وتطوير التخطيط الفعال للقوة العاملة بما يضمن التقاعد المتوقع، والتوظيف في الوقت المناسب، وممارسات تقاسم المعارف من أجل الاستفادة من خبرة الموظفين المقبلين على التقاعد والمتقاعدين الذين يُستعان بهم مجددا من خلال توفير التدريب والتوجيه على يد موظفين مقبلين على التقاعد وموظفين متقاعدين. وتدعو التوصيات الرؤساء التنفيذيين إلى إقامة إطار تنظيمي متسق للموافقة على الاستثناءات المتعلقة بالاستعانة بالموظفين المقبلين على التقاعد والموظفين المتقاعدين (استنادا إلى الممارسات الجيدة ذات الصلة فيما يتعلق بالاحتياجات المحددة لبعض المنظمات) وتحديد النهج في أعلى الهرم من حيث التقيد الدقيق بالأنظمة والحد من الاستثناءات بالحالات التي لا بد من تبريرها بالكامل، ورصدها بانتظام، وإرسال تقارير بها إلى الهيئات التشريعية. وتهدف إلى ضمان أن تقتصر الاستعانة مجددا بالموظفين والاحتفاظ بهم في المناصب التنفيذية العليا والوظائف من فئة الخدمات العامة على الحالات التي يتعذر فيها تلبية الاحتياجات بطريقة أخرى غير الاستعانة بالمتقاعدين كاستشاريين.

#### جيم - التحقيقات

٥٥ - تركز التحقيقات التي تجريها الوحدة على الانتهاكات المزعومة للأنظمة والقواعد وغيرها من الإجراءات القائمة التي يرتكبها الرؤساء التنفيذيون، ورؤساء هيئات الرقابة الداخلية؛ والمسؤولون من المنظمات الأخرى من غير الموظفين؛ واستثنائيا موظفو المنظمات التي لا توجد لديها القدرة الداخلية على إجراء تحقيقات، وذلك رهنا بالموارد المتاحة.

٥٦ - وترمي المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية للتحقيقات التي تُطبّقها الوحدة إلى كفالة توافقها مع الصيغة المنقحة للمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات التي أيدتها المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين في عام ٢٠٠٩.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٤، تلقت الوحدة سبع شكاوى جديدة عولجت منها أربع شكاوى، وما زالت ثلاث شكاوى مفتوحة، ريثما يضع عنصر التحقيق في الوحدة الصيغة النهائية للتقييم.

#### دال - التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٥٨ - في عام ٢٠١٣، اعتمدت الجمعية العامة إطارا جديدا لسياسات الشراكة يتعلق بإجراء تقييمات مستقلة على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية (انظر القرار ٢٢٩/٦٨). وتقود المبادرة آلية تنسيق مؤقتة تتألف من الوحدة وكيانات أخرى تشترك في التقييمات المتصلة بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (انظر القرار ٢٢٦/٦٧).

٥٩ - وقررت الجمعية العامة، لدى اعتمادها هذه السياسة، التكليف بإجراء تقييمين مستقلين نموذجيين يكونان بمثابة إسهام في استعراض السياسة الشامل الذي يجري كل أربع سنوات المقرر الاضطلاع به عام ٢٠١٦، وهما: تقييم استعراضي توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر، وتقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٦٠ - وأنيطت بالوحدة مهمة ترؤس أفرقة إدارة التقييم لكلا التقييمين، واستضافة أمانة تنسيق التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة، وإدارة صندوق استثماري مخصص للموارد الخارجة عن الميزانية. وأنيطت بالوحدة أيضا مهمة استعراض التوصيات التي تقدمها الأفرقة وإصدار تقارير بشأن التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة بالنيابة عنها، ومتابعة التقارير وفقا للمادة ١٢ من نظامها الأساسي.

٦١ - وخلال عام ٢٠١٤، مارست الوحدة دورا قياديا داخل آلية التنسيق المؤقتة فيما يتعلق بتطوير العناصر الرئيسية للنجاح في إطلاق المبادرة، وذلك على سبيل المثال من خلال صياغة المذكرات المفاهيمية للتقييمين النموذجيين، وتعريف الاختصاصات اللازمة لأمانة التقييمات ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد. واضطلعت الوحدة أيضا بعدد من أنشطة جمع الأموال مع الدول الأعضاء وجهات مانحة محتملة أخرى لجمع التمويل اللازم.

٦٢ - وفي أواخر عام ٢٠١٤، وردت تبرعات من دولتين من الدول الأعضاء (إيرلندا وسويسرا). وكان هذا التمويل كافيا للاضطلاع بمزيد من أعمال تحديد النطاق للتقييمين النموذجيين. ويتوقع أن تساعد مرحلة دراسة النطاق في تعبئة المزيد من الموارد التي سيستلزمها المضي قدما في التقييمات الكاملة للتقييمين النموذجيين.

٦٣ - وبُذلت أيضا جهود كبيرة لتعبئة الموارد من داخل منظومة الأمم المتحدة. وقدم أعضاء آخرون في آلية التنسيق المؤقتة مساهمات فعالة استكملت تلك التي قدمتها الوحدة. وقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خدمات موظف تقييم متفرغ لمدة سنة واحدة لملاء الوظيفة المؤقتة لمنسق في أمانة التقييمات. وقدمت اليونيسيف مساهمة مالية في نهاية عام ٢٠١٤.

٦٤ - ويعمل المنسق، من الناحية الإدارية، تحت إشراف الأمين التنفيذي للوحدة ويعمل، من الناحية الوظيفية، في إطار التوجيه الموضوعي لمفتشي الوحدة الذين يرأسون مجموعات إدارة التقييم. وتتولى الوحدة إدارة الصندوق الاستئماني للتقييم المستقل على نطاق المنظومة من جنيف.

٦٥ - وأكدت الدول الأعضاء مجددا على أهمية إجراء التقييمين النموذجيين خلال عام ٢٠١٥ خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة (انظر القرار ٦٩/٢٣٧). ودُعيت البلدان القادرة على القيام بذلك إلى تقديم موارد خارجة عن الميزانية. ومطلوب من آلية التنسيق المؤقتة أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٥.

٦٦ - وقررت الوحدة إدراج التقييمين في برنامج عملها لعام ٢٠١٥ رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية. وسيتعين بذل جهود كبيرة لتعبئة التمويل اللازم في عام ٢٠١٥ وإنجاز التقييمين في الوقت المناسب بحيث يصبحان بمثابة إسهامين قيّمين في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والمقرر الاضطلاع به في عام ٢٠١٦. وينبغي أن يسترشد بالدروس المستفادة خلال العملية في زيادة تطوير آلية التقييم المستقلة على نطاق المنظومة اعتبارا من عام ٢٠١٦.

## هاء - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها

٦٧ - استخدم معدل قبول التوصيات ومعدل تنفيذها كأفضل مؤشر بديل على استخدام منتجات الوحدة. ويحسب المعدلان على أساس المساهمات التي توفرها المنظمات المشاركة<sup>(١)</sup>.

### نظام التتبع الشبكي

٦٨ - في السنوات الأخيرة، قامت الوحدة بتوظيف استثمارات طائلة في تحسين قدرتها على تتبع قبول التوصيات وتنفيذها، تماشيا مع العديد من طلبات الجمعية العامة (انظر القرارات ١٦/٥٤ و ٢٣٠/٥٥ و ٢٦٧/٥٩ و ٢٧٢/٥٩ و ٢٥٨/٦٠ و ٢٤٦/٦٢ و ٢٧٢/٦٣ و ٢٦٢/٦٤ و ٢٧٠/٦٥ و ٢٥٩/٦٦ و ٢٥٦/٦٧ و ٢٦٦/٦٨). ولقد أدى نظام التتبع الشبكي الذي اعتمد في عام ٢٠١٢ إلى إدخال تحسينات هامة في هذا الصدد، وهو لا يعمل فحسب بوصفه منصة إلكترونية تتيح للمنظمات المشاركة الوصول إلى التوصيات وتحديث المعلومات عن حالتها، بل أيضا بوصفه أداة للإبلاغ والتحليل الإحصائي، لأنه يشمل الرسوم البيانية.

٦٩ - وبدأ تطبيق نسخة محدثة من نظام التتبع في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ولقد أدخلت هذه النسخة المحدثة تحسينات جديدة ردا على تعليقات وردت من مختلف المستعملين. وخلال الاجتماع الثالث للجهات التنسيق التابعة للوحدة الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، طلبت المنظمات المشاركة مواصلة تحسين سهولة استخدام النظام من خلال تطوير صيغ تصدير إضافية كافية وإنشاء طريقة أكثر فعالية لجمع وتبادل تعليقاتها ومقترحاتها.

### عدد التوصيات

٧٠ - بذلت الوحدة جهودا لمعالجة شواغل المنظمات المشاركة إزاء ارتفاع عدد التوصيات الواردة في تقاريرها ومذكراتها ورسائلها الإدارية. ويبين الجدول ١ أدناه نتائج هذه الجهود. ولقد انخفض متوسط عدد التوصيات الواردة في التقارير، والمذكرات والرسائل الإدارية من ١١ في عام ٢٠٠٩ إلى ٥,٢ عام ٢٠١٤. ووحدها التوصيات الحاسمة تُصاغ على هذا النحو وأما الاقتراحات الأخرى فيسلط الضوء عليها في نص التقارير. وليس من الضروري متابعة هذه التوصيات "غير الملزمة" رسميا، غير أن المديرين التنفيذيين يشجعون على تنفيذها، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بكل منظمة.

(١) أقيمت ملفات التوصيات التي أصدرت في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ولم تعد الوحدة ترصد تنفيذها.

## الجدول ١

عدد التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية والتوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش  
المشتركة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤

| مجموع الفترة<br>٢٠١٤-٢٠٠٩ | ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ | ٢٠١١ | ٢٠١٠ | ٢٠٠٩ |                                            |
|---------------------------|------|------|------|------|------|------|--------------------------------------------|
|                           |      |      |      |      |      |      | التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية       |
| ٤٧                        | ٧    | ٥    | ١٣   | ١٠   | ٨    | ٦    | على نطاق المنظومة والمتعلقة بعدة منظمات    |
| ١٩                        | ٣    | ٢    | ٤    | ٢    | ٣    | ٥    | المتعلقة بفرادى المنظمات                   |
| ٦٨                        | ١٠   | ٧    | ١٧   | ١٢   | ١١   | ١١   | مجموع التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية |
|                           |      |      |      |      |      |      | التوصيات                                   |
| ٣٧٦                       | ٣٦   | ٢٨   | ٦٥   | ١٠٠  | ٨٥   | ٦٢   | على نطاق المنظومة والمتعلقة بعدة منظمات    |
| ١٧٥                       | ١٦   | ٦    | ٤٤   | ١٠   | ٤٠   | ٥٩   | المتعلقة بفرادى المنظمات                   |
| ٥٥١                       | ٥٢   | ٣٤   | ١٠٩  | ١١٠  | ١٢٥  | ١٢١  | المجموع                                    |
| ٨,١                       | ٥,٢  | ٤,٩  | ٦,٤  | ٩,٢  | ١١,٤ | ١١,٠ | متوسط عدد التوصيات بحسب النواتج            |

المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

معدل قبول التوصيات ومعدل تنفيذها على نطاق المنظومة والمتعلقة بفرادى المنظمات  
٧١ - في أوائل عام ٢٠١٥<sup>(٢)</sup>، فاق متوسط معدل قبول التوصيات المقدمة بين عام  
٢٠٠٦ و٢٠١٣ والواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات (٨٠ في  
المائة) متوسط معدل قبول التوصيات على نطاق المنظومة الموجهة إلى عدة منظمات (٦٣ في  
المائة) (انظر الشكل الأول).

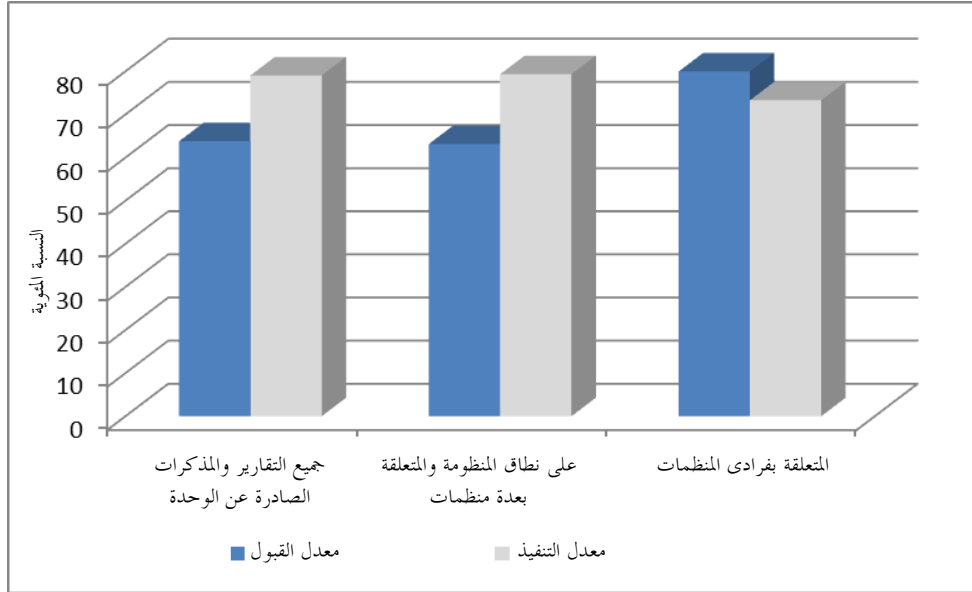
٧٢ - وفي المقابل، فإن معدل تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة  
بفرادى المنظمات خلال الفترة نفسها كان أدنى (٧٣ في المائة) بالنسبة إلى معدل تنفيذ  
التوصيات على نطاق المنظومة (٧٩ في المائة).

(٢) حتى تاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لم تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومركز التجارة الدولية،  
وموئل الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكتب الأمم المتحدة المعني  
بالمخدرات والجريمة، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي أي مساهمات لعام ٢٠١٣.



## الشكل الأول

متوسط معدلات قبول وتنفيذ التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة  
(الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣، النسبة المئوية)



المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٧٣ - وتعزى هذه الاختلافات إلى أن التوصيات الموجهة إلى كيان واحد أكثر ملائمة للحالة المحددة للمنظمة المعنية، ومن ثم فإنها وثيقة الصلة بدرجة أكبر وتقبلها الإدارة بسهولة أكبر.

٧٤ - وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ التوصيات المقبولة قد يستغرق عدة سنوات نظرا إلى أنها تعالج في كثير من الأحيان قضايا هيكلية، وتتحدى السياسات والممارسات القائمة وتقتترح اتجاهات جديدة، مما يتطلب إصدار قرارات فيما بين الإدارات ومن الإدارة العليا أو قرارات من الهيئات التشريعية. وبغية تعزيز فرص التنفيذ، تعتزم الوحدة إجراء حوار أكثر فعالية مع المنظمات خلال إعداد التقارير والمذكرات على نطاق المنظومة.

٧٥ - وهناك مسألتان تؤثران في معدلي قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها هما: انخفاض معدل قبول التوصيات الموجهة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين وعدم اتخاذ إجراءات من جانب الهيئات التشريعية لإقرار التوصيات أو رفضها. وفي ما يتعلق بالتوصيات

الموجهة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين، ستبحث الوحدة عام ٢٠١٥ في السبل الكفيلة بتحسين قبولها وتنفيذها.

٧٦ - وتشترك الهيئات التشريعية التابعة لجميع المنظمات المشاركة المعنية خلال انعقاد الاجتماعات الموزعة على مدى سنة أو أكثر. وأما بالنسبة إلى التوصيات التي تتطلب أن تتخذ الهيئات التشريعية إجراء، فإن الوحدة تدعو مرة أخرى الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بدورها في مجال الحوكمة بأن تقرر مسارا محددا للإجراءات وأن تتفادى الغموض الذي يكتنف عبارة "تخطيط علما"، فهذه الصيغة لا تساعد على متابعة التوصيات، حيث لا تشير إلى الموافقة أو عدم الموافقة، ولا تؤدي إلى اتخاذ إجراء لاحقا.

٧٧ - وتجدر الإشارة إلى الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالقبول الصريح الذي أبدته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية.

٧٨ - وفي عام ٢٠١٤، بعثت الوحدة برسائل إلى جميع البعثات الدائمة في نيويورك وجنيف تمنح فيها الدول الأعضاء كلمة سر لاستخدام نظام التتبع الشبكي من أجل تيسير ممارسة مسؤولياتها الرقابية بمزيد من الفعالية.

#### استعراضات المتابعة

٧٩ - ستواصل الوحدة إجراء استعراضات متابعة لتقارير محددة، مثل تفتيش المتابعة الذي أجري في عام ٢٠١٤ عملا باستعراض الإدارة والتنظيم في منظمة السياحة العالمية لعام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٥، سيتولى استعراض حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة متابعة التوصيات الواردة في تقرير الوحدة عن هذه الوظيفة (JIU/REP/2010/5). وفي عام ٢٠١٥، سيجري أيضا تحليل قبول وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الوحدة من قبل المنظمات المشتركة.

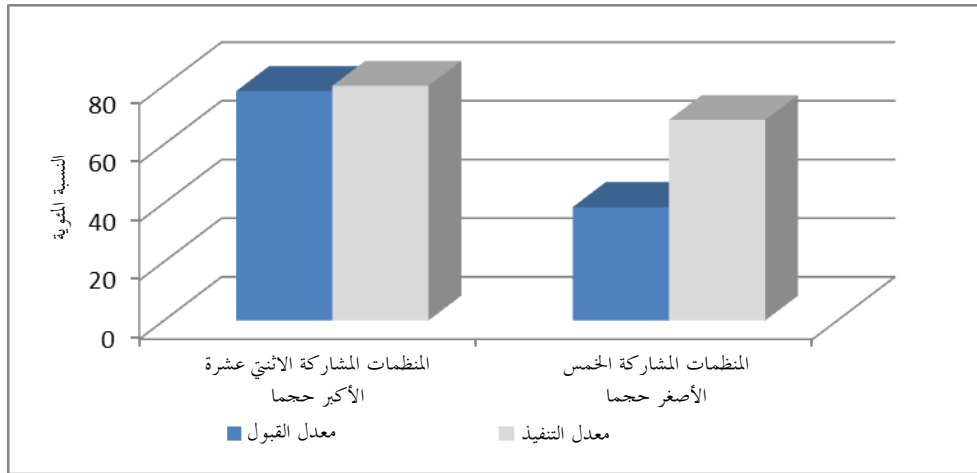
٨٠ - ويشير التحليل الدقيق الذي أجرته المنظمات (انظر المرفق ٢ الذي يبين مجمل حالة قبول المنظمات المشاركة لتوصيات الوحدة وتنفيذها في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٣) إلى أن المنظمات الكبرى المشاركة<sup>(٣)</sup> تتسم بمعدل قبول (٧٨ في المائة) ومعدل

(٣) منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.

تنفيذ (٨٠ في المائة) أعلى من المنظمات الأصغر حجماً<sup>(٤)</sup>، باستثناء المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (انظر الشكل الثاني).

#### الشكل الثاني

معدلات قبول وتنفيذ التوصيات الواردة في المنظمات المشاركة الاثنتي عشرة الأكبر حجماً والمنظمات المشاركة الخمس الأصغر حجماً (الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣، بالنسبة المئوية)



المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٨١ - ولاحظت الوحدة الصعوبات التي تواجهها المنظمات الخمس الأصغر حجماً من حيث قبول جميع التوصيات الواردة في تقارير الوحدة ومذكراتها على نطاق المنظومة وتنفيذها تماماً. ولذلك، قررت أن من الضروري زيادة فعالية الحوار مع هذه المنظمات عند التماس تصويبات وقائية وتعليقات موضوعية على مشاريع التقارير، وذلك للتأكد من قدرات المنظمة المعنية على قبول التوصيات وتنفيذها في مرحلة لاحقة.

(٤) المنظمة البحرية الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

## الفصل الثاني

### التحدي المستمر الناجم عن محدودية الموارد

#### ألف - الملاك الوظيفي والموارد الأخرى والدعم

٨٢ - بسبب قلة الموارد المتاحة في الميزانية، ظلّ الملك الوظيفي في الأمانة في نفس المستوى لسنوات عديدة رغم تنامي الطلب على تحسين نوعية التقارير وزيادة انتشارها في إطار متابعة التوصيات.

٨٣ - ويعين المفتشين البالغ عددهم ١١ مفتشا (برتبة مد-٢) (انظر المرفق الرابع) على أداء مهامهم أمين تنفيذي (مد-٢)، وتسعة موظفي تقييم وتفتيش (موظفان اثنان برتبة ف-٥، وثلاثة موظفين برتبة ف-٤، وثلاثة موظفين برتبة ف-٣، وموظف برتبة ف-٢)، ومُحقّق (ف-٣)، وخمسة مساعدين في مجال البحوث (من الرتبتين خ ع-٧ وخ ع-٦). وألحق موظفو التقييم والتفتيش والمساعدين في مجال البحوث للعمل في إطار المشاريع الجارية البالغ عددها ١٨ مشروعا وللإضطلاع بمهام أخرى. ويواصل خمسة موظفين إضافيين من فئة الخدمات العامة تقديم الدعم إلى الوحدة في مجالات الإدارة وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الوثائق والدعم في مجال التحرير فضلا عن أشكال أخرى من الدعم. ووفّر برنامج التدريب الداخلي أيضا قدرات دعم قيّمة.

٨٤ - وعلى مدار السنة، ظلّ معدل الشواغر في مستوى الصفر. وأصبحت وظيفة الأمين التنفيذي (مد-٢) شاغرة في تموز/يوليه ٢٠١٤، ولكنها ملئت بسرعة كبيرة على أساس مؤقت، مما أتاح مواصلة العمل دون أي انقطاع. ووافق المكتب التنفيذي للأمين العام على الإعلان عن شغور هذه الوظيفة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ونُشر الإعلان في مطلع عام ٢٠١٥.

٨٥ - ومع أن الوحدة بذلت جهودا من أجل ترشيد نفقاتها والبقاء في حدود الميزانية المعتمدة، فإن قلة الموارد المخصصة للسفر لأغراض الاستعراضات التي تتطلب إجراءات ميدانية أكثر تكلفة قد أثرت على اختيار المواضيع وحدّت من نطاق الاستعراضات المنجزة. ورُصدت معظم موارد السفر لإعداد التقارير، وخُصّص مبلغ ضئيل للغاية منها لأغراض التمثيل والاتصال وجمع التبرعات.

٨٦ - وطلبت الجمعية العامة إلى الوحدة في قراراتها ٢٤٦/٦٢ و ٢٧٢/٦٣ أن تبلغها عن أي صعوبات أو حالات تأخير تواجهها في الحصول على تأشيرات الدخول لسفر مفتشيها وأعضاء أمانتها في مهام رسمية. وللأسف، سُجّلت حادثة جديدة في عام ٢٠١٤،

إذ لم يحصل أحد المفتشين على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة في أوانه للقيام بالبعثة المقررة إلى مقر الأمم المتحدة فيما يتعلق بإعداد التقرير الذي كلف به.

#### باء - الميزانية العادية: لم يحدث أي نمو بالقيمة الحقيقية

٨٧ - بلغت الميزانية العادية السنوية المخصصة للوحدة ٧,١ ملايين دولار في عام ٢٠١٤ غطت نسبة ٩٢ في المائة منها تكاليف الموظفين بما في ذلك تكاليف الأحد عشر مفتشا. أما نسبة ٨ في المائة المتبقية فقد رُصدت لنفقات أخرى، ومن بينها المساعدة المؤقتة وتكاليف الخبراء الاستشاريين والسفر والتكاليف التشغيلية.

٨٨ - ولم تسجل الميزانية العادية لأمانة الوحدة أي زيادة بالقيمة الحقيقية خلال السنوات الثلاثين الماضية. وفي الوقت نفسه، شهد نطاق الرقابة نموا كبيرا من حيث الحجم والتعقيد والمخاطر. وتشرف الوحدة حاليا على ٢٨ كيانا من كيانات الأمم المتحدة، وعلى حوالي ٨٣ ٠٠٠ موظف مدني وأكثر من ٦٠ ٠٠٠ فرد من غير الموظفين وعلى ٤٠ بليون دولار من النفقات السنوية.

٨٩ - ولم تُكَلَّل الطلبات المتكررة التي قدمتها الوحدة على مدى السنوات لزيادة ملاك موظفيها والخدمات الاستشارية والموارد اللازمة للسفر بالنجاح، وذلك رغم أن المساعي التي بذلتها الوحدة للحصول على موارد إضافية لميزانياتها العادية كان يعتمد على سلسلة من قرارات الجمعية العامة المتخذة خلال السنوات الماضية.

٩٠ - ففي القرار ٢٧٢/٦٣، سلّمت الجمعية العامة باضطلاع الوحدة بوضع نهج لاستراتيجية متوسطة الأجل وطويلة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، وقررت النظر في أي موارد مرتبطة بتنفيذ هذا النهج في سياق الميزانيات البرنامجية المقبلة.

٩١ - وتم التعهد بالتزام مماثل في القرار ٢٦٢/٦٤ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام القيام، في ضوء التطوير الجاري لنهج الاستراتيجية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، بإدراج طلبات الموارد ذات الصلة في الميزانيات البرنامجية المقترحة المقبلة. وتكرّر نفس الطلب في القرار ٢٧٠/٦٥.

٩٢ - ويتمثل أحد العوامل الهامة المؤدية إلى ركود ميزانية الوحدة في القيود المفروضة على الميزانية العادية للأمانة العامة للأمم المتحدة. فموارد الميزانية العادية تشكل أكبر حصة في ميزانية الوحدة. والأمانة العامة للأمم المتحدة مسؤولة أيضا عن إعداد ميزانية الوحدة بالتشاور مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومجلس الرؤساء التنفيذيين، وعن

عرضها على الجمعية العامة، لأنها تدرج ضمن الميزانية العادية للأمم المتحدة، كما تنص على ذلك المادة ٢٠ من النظام الأساسي للوحدة.

٩٣ - ولقد فُسِّرَت هذه الأحكام من النظام الأساسي كما لو أنها تعني أن الأمانة العامة بوسعها الاعتراض على أي طلب تقدمه الوحدة لزيادة ميزانيتها، وذلك على نحو لا يتيح للمقترحات التي تقدمها الوحدة أن تصل إطلاقاً إلى مسامع اللجنة الاستشارية ومجلس الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء دون المساس بها.

٩٤ - وتشكّل الممارسة المتبعة حالياً لعرض الميزانية عائقاً أمام عمل الوحدة وتُهدّد استقلاليتها إلى حد كبير. ومن حيث المبدأ، لا ينبغي أن تكون الميزانية المقترحة للوحدة خاضعة لتنظيم أي أمانة من أمانات المنظمات المشاركة فيها نظراً إلى أن هذه المنظمات نفسها خاضعة للتقييمات والتحقيقات وعمليات التفتيش التي تُجريها الوحدة. ويمكن أن يشكل ذلك تضارباً في المصالح.

٩٥ - وفي عام ٢٠١٣، أوصى استعراض الأقران بأن يُعرض مشروع الميزانية الأصلي للوحدة على اللجنة الخامسة للجمعية العامة مشفوعاً بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين وتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من أجل ضمان استقلالية ميزانية الوحدة.

٩٦ - وتُعيد الوحدة تأكيد موقفها القاضي بضرورة إدراج ميزانيتها المقترحة دون تغيير في تقديرات الأمين العام للميزانية الإجمالية، وتقديمها، مشفوعة بتعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين، عن طريق اللجنة الاستشارية، إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة لكي تنظر فيها. ومن شأن هذه العملية وحدها أن تكفل الاستقلالية التنفيذية الكاملة للوحدة، وأن تتجنب حالات التضارب في المصالح، وأن تضمن مساءلة الوحدة أمام الجمعية العامة على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي. وتشير الوحدة أيضاً إلى أن الأمانة العامة قد وافقت على توصية بهذا المعنى رداً على تقرير الوحدة عن ثغرات الرقابة لعام ٢٠٠٦ (انظر A/60/860/Add.1).

٩٧ - وتتطلع الوحدة إلى الحصول على دعم الدول الأعضاء لضمان عدم مساس عملية الميزانية بأي شكل من الأشكال باستقلاليتها.

## جيم - تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٤

٩٨ - قدّمت إحدى الدول الأعضاء (النرويج) مساهمة تعادل قيمتها ٢٠٥ ٠٠٠ دولار لتمويل جزء من تكاليف صيانة وتحديث نظام التتبع الشبكي في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وتدريب المفتشين والموظفين، فضلاً عن دعم مشروعين هما: إعداد تقرير عن المنظومة بأسرها بشأن منع الغش والكشف عن حالاته، ونشاط غير متعلق بإعداد التقارير يهدف لوضع المعايير المرجعية للاستعراضات التنظيمية والإدارية.

٩٩ - وقدمت منظمة العمل الدولية منحة قدرها ٨٠ ٠٠٠ دولار لإجراء استعراض على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع. وساهم برنامج الأغذية العالمي بمبلغ قدره ٢٩ ٤٠٠ دولار للاستعراض الذي يجري كل سنتين للسلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة بينما قدمت إدارة عمليات حفظ السلام الدعم لسفر الفريق في بعثة. وقامت حكومات ثلاث دول أعضاء (ألمانيا وفرنسا واليابان) بتمويل وظائف ثلاثة موظفين فنيين مبتدئين لمدة سنتين.

١٠٠ - ولا تمثل الموارد الخارجة عن الميزانية مصدراً ثابتاً لتمويل مهام تجهيز البيانات التي أصبحت من السمات الهيكلية لعمل الوحدة، مثل نظام التتبع الشبكي والموقع الإلكتروني للوحدة. وفي غياب قاعدة تمويل أكثر استقراراً، سيكون من الصعب تحسين هذه السمات، مما سيعرقل بالتالي الإصلاح الجاري الذي يهدف إلى تعزيز كفاءة الوحدة وفعاليتها لتصبح أكثر فائدة وجدوى بالنسبة للأطراف صاحبة المصلحة.

## الفصل الثالث

### آفاق عام ٢٠١٥ وما بعده

١٠١ - في عام ٢٠١٥، ستواصل الوحدة تحسين نوعية عملها بدعم من الدول الأعضاء وبالتعاون الوثيق مع المنظمات المشاركة فيها. وستعطي الوحدة الأولوية، إضافة إلى تنفيذ برنامج عملها السنوي، لجودة الأعمال وأنشطة التوعية التي تقوم بها حسب التوجهات المبينة أدناه.

١٠٢ - وكما أشارت الجمعية العامة في عدد من قراراتها، فإن تأثير عمل الوحدة في فعالية الأنشطة المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة من حيث التكلفة مسؤولية تتقاسمها الدول الأعضاء والوحدة نفسها وأمانات المنظمات المشاركة.

### ألف - برنامج العمل لعام ٢٠١٥ والقائمة المؤقتة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

١٠٣ - يتضمن برنامج العمل المواضيع التي سيجري تناولها في عام ٢٠١٥ فضلا عن قائمة مؤقتة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وللمرة الأولى، أُشركت دوائر الرقابة ولجان مراجعة الحسابات التابعة للمنظمات المشاركة في عملية الاختيار.

١٠٤ - وأُرسلت قائمة أولية تضم ٤٦ موضوعا لسنة ٢٠١٥ ولفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى المنظمات المشاركة للقيام بعملية التصنيف العادية. ونظرت الوحدة في قائمة أولية موحدة تتضمن نتائج هذا التشاور، مما أدى إلى اعتماد برنامج العمل لعام ٢٠١٥ وقائمة أولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٠٥ - ويتضمن برنامج العمل لعام ٢٠١٥ (انظر الفقرات ١٠٥-١٣٨ والمرفق الخامس) ١١ مشروعا جديدا، تسعة منها متصلة بإعداد تقارير واثان غير متصلين بإعداد تقارير. وستغطي جميع التقارير كامل نطاق المنظومة، باستثناء التقرير المتعلق بالاستعراض الإداري لإحدى المنظمات المشاركة. وبالإضافة إلى ذلك، ستنجز في سنة ٢٠١٥ ستة مشاريع من بينها نشاط غير متصل بإعداد التقارير انطلق في عام ٢٠١٤.

١٠٦ - ولقد حدّدت الوحدة عددا من المواضيع التي من المحتمل أن تتناولها خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وهذه القائمة ليست شاملة وهي خاضعة للتغيير. وستُحدّد الوحدة مواضيع من القائمة من أجل جمع التبرعات. وهناك هدف آخر يكمن في تفادي احتمال الازدواجية مع الأعمال التي تقوم بها دوائر الرقابة الداخلية في المنظمات المشاركة وهيئات الرقابة الأخرى.



موجز المشاريع المدرجة في برنامج عمل عام ٢٠١٥

التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة لتحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية

١٠٧ - عقب اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٦٩ بشأن متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أدرجت الوحدة في برنامج عملها لعام ٢٠١٥ دراسة لتقديم توصيات إلى الجمعية العامة من أجل كفالة فعالية تنفيذ برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، ومسار ساموا لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠٨ - وستتضمن الدراسة نصائح إلى الجمعية العامة بشأن تحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف تعزيز فعالية هذا الدعم عموماً لتحقيق التنمية المستدامة لهذه الدول، وكذلك من أجل ضمان اتباع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة نهجاً متسقاً ومنسقاً.

١٠٩ - وستستفيد الدراسة من البيانات الشاملة المتاحة لتقديم تحليل استراتيجي موجز وثرى بالمعلومات. وستحدد العناصر اللازمة لوضع استراتيجية تركز على النتائج لتحقيق التنمية المستدامة في الدول المعنية من خلال تنسيق الدعم الذي تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بطريقة أكثر فعالية وكفاءة. وستعرض نتائج هذه الدراسة وما يتصل بها من توصيات على الجمعية العامة لكي تنظر فيها خلال دورتها التاسعة والستين.

١١٠ - وحسب نتائج الاستعراض المتعلق بالمعايير، يمكن إجراء استعراض تام خلال النصف الثاني من العام رهنا بتوافر الموارد.

استعراض الإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة (المرحلة الثانية)

١١١ - يأتي المشروع استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ إجراء استعراض شامل على نطاق المنظومة للإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك تتبع النتائج والإبلاغ عنها. وتستمد الإدارة القائمة على النتائج أهميتها من مطالبة منظومة الأمم المتحدة بالبرهنة على أنها تحقق أهدافها، وأنها تستوفي المعايير الرفيعة للجودة والاتساق والكفاءة والاستدامة. ولقد أثّرت العديد من المسائل بشأن الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة.

وثمة تنوع كبير في النهج المتبعة والتقدم المحرز في العناصر الرئيسية لنظام الإدارة القائمة على النتائج.

١١٢ - ويجري تنفيذ المشروع على مرحلتين. ولقد أُنجزت المرحلة الأولى عام ٢٠١٤، وكانت نشاطاً لا علاقة له بالتقارير، اشتمل على وضع الصيغة النهائية واعتماد الإطار المرجعي للإدارة القائمة على النتائج الذي حدّد الأركان الأساسية والمكونات المرتبطة بها ومؤشرات الأداء لكل عنصر من العناصر. ولقد استند الإطار إلى الإطار الذي وضعته الوحدة عام ٢٠٠٥ واستكمّله. وتكمن قيمة هذا المنتج في أنه يشجّع على وضع إطار مشترك، ويحقّق قدراً أكبر من الاتساق والتنسيق فيما بين المنظمات ويحدّد الممارسات الجيدة في الإدارة القائمة على النتائج ضمن منظومة الأمم المتحدة.

١١٣ - وتهدف المرحلة الثانية من المشروع إلى إجراء استعراض على نطاق المنظومة للمساعدة على زيادة وجاهة الإدارة القائمة على النتائج وكفاءتها واتساقها وفعاليتها. وسيركّز الاستعراض على ما تحقق من نتائج والتقارير المقدّمة بشأنها وعلى استخدام النتائج في الإدارة. وسيتم ذلك لعدد مختار من المنظمات المنخرطة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

١١٤ - وسيتناول الاستعراض القضايا الرئيسية المرتبطة بالجودة والاتساق والمواءمة والقدرات وعمليات إدارة التغيير. وعند الاقتضاء، ستُجرى مواءمة مع التقييمين النموذجيين المستقلين المزمع إجراؤهما على نطاق المنظومة اللذين يتناولان الاستعراض التقييمي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومساهمة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات.

التقييم المستقل الأول على نطاق المنظومة: تقييم استعراضي توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر

١١٥ - إن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو الإطار البرنامجي الاستراتيجي الذي يصف استجابة منظومة الأمم المتحدة الجماعية للأولويات الإنمائية الوطنية. وقد شجّع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تكثيف التعاون على الصعيدين القطري والإقليمي من أجل تعزيز القدرات الوطنية، دعماً لأولويات التنمية الوطنية، من خلال إجراء تقييمات قطرية مشتركة، عند الاقتضاء، ودعماً لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويقرّ هذا الاستعراض بالإمكانات التي يوفرها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومصفوفة نتائجه،

بوصفهما إطار العمل الجماعي والمتسق والمتكامل لبرمجة الإسهامات ورصدها على الصعيد القطري.

١١٦ - وتقضي المبادئ التوجيهية الحالية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الصادرة في عام ٢٠١٠ بأن تخضع جميع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للتقييم. ووفقاً لهذه المبادئ التوجيهية، ينبغي أن تُقدّم التقييمات تقييماً لوجاهة إسهام منظومة الأمم المتحدة وكفاءته وفعاليته وأثره واستدامته على النحو المبين في وثيقة إطار المساعدة الإنمائية. ويستند نطاق التقييمات إلى مبادئ البرمجة الأساسية (الإدارة القائمة على النتائج، وحقوق الإنسان، وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، والمساواة بين الجنسين، وبناء القدرات، وما إلى ذلك). وينبغي إتاحة نتائج التقييمات في السنة قبل الأخيرة من الدورة للاستفادة من نتائجها وتوصياتها في إعداد إطار المساعدة الإنمائية التالي. وتجري تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بطريقة لا مركزية وتتولاه أفرقة الأمم المتحدة القطرية على الصعيد القطري، بمساعدة خبراء استشاريين.

١١٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض (٢٠٠٩-٢٠١٤)، تمكنت منظومة الأمم المتحدة من إنتاج أكثر من ٤٠ تقييماً لإطار المساعدة الإنمائية. ولقد قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٢٩/٦٨، إجراء تقييم استعراضي لتوليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر. وسيُقيم التقييم الاستعراضي جودة تقييمات إطار المساعدة الإنمائية ومدى التعويل عليها كأداة لتقييم دور منظومة الأمم المتحدة وإسهامها على الصعيد القطري في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. وستُؤلف المعلومات المقنعة والمفيدة الصادرة عن هذه التقييمات. وسيتضمن التقييم الاستعراضي توصيات فيما يتعلق بمواصلة إجراء التقييمات على الصعيد القطري في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

التقييم المستقل الثاني على نطاق المنظومة: تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

١١٨ - اشتركت أكثر من ٣٠ منظمة ضمن منظومة الأمم المتحدة في وضع الإحصاءات العالمية والإقليمية والوطنية وفي تقديم الدعم للبلدان لكي تطوّر نظمها الإحصائية وتولّد بيانات وتحليل وتقارير إحصائية لاستخدامها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ولكن نجاح منظومة الأمم المتحدة والتحديات التي تواجهها في تعزيز القدرات الإحصائية

الوطنية لم يُقيّمَا بالكامل على الإطلاق. ولكي تواصل منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور حاسم الأهمية، وإضافة قيمة في السياق الحالي الذي تتغير فيه جداول الأعمال وتزايد فيه أعداد الجهات الفاعلة الإنمائية، من الضروري أن تُفهم على نحو أفضل الطرق التي نجحت وتلك التي أخفقت في قياس البيانات الجيدة النوعية وتوليدها، وتحليل البيانات وتقديم تقارير عنها، وفي إمكانية الوصول إليها واستخدامها، ووضع النظم لدعم هذه المهام.

١١٩ - وسيقدر التقييم الوجاهة والاتساق والشراكات والفعالية والأثر والاستدامة في إسهامات كيانات الأمم المتحدة مجتمعة في سبيل تحقيق أهداف بناء القدرات الإحصائية من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيسلط الضوء على العوامل التي تؤثر في الأداء، بما في ذلك القيود والمعوقات والتحديات. وسوف يدرس مستوى استعداد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقدراتها على مواجهة التغيرات والمتطلبات الناشئة التي تفرضها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢٠ - وستوجّه هذه المعلومات دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المستقبلي وإسهاماتها في مجال بناء القدرات الإحصائية، بما في ذلك التعاون والاتساق في تحديد ما يُقاس، من أجل إنتاج بيانات وأطر عالية الجودة لإجراء التحليل الإحصائي وتقديم التقارير، واستخدام هذه البيانات في دعم الإدارة واتخاذ القرارات. وستوفّر هذه العملية دروساً قيّمة لإجراء التقييمات المستقبلية على نطاق المنظومة بوصفه نتيجة جهود تجريبية تناولت نتائج تدخلات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك ابتكاراتها في النهج والأساليب وفي مجال إدارة تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على نطاق المنظومة.

منع الغش والكشف عن حالاته في منظومة الأمم المتحدة

١٢١ - استجابة للشواغل التي أعربت عنها هيئات الرقابة فيما يتعلق بمستويات الغش المنخفضة غير المعهودة التي أبلغت عنها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ستُجري الوحدة استعراضاً لإدارة مخاطر الغش ومنعه والكشف عن حالاته، على النحو الذي تقوم به هذه المؤسسات.

١٢٢ - وسيركّز الاستعراض على مكافحة الغش في عمليات الإدارة وعلى وجود سياسات وإجراءات لمكافحة الغش ومدى تنفيذها، بما يسمح بوقاية فعالة من الغش وبكشفه والإبلاغ عنه. وسيقيم الاستعراض أطر إدارة الغش في المؤسسات، وتقييمات مخاطر الغش، وضوابط منع الغش وكشفه الموجودة، والآليات القائمة للتخفيف من الغش، وبرامج التوعية

بشأن الغش، ونظم الرصد والإبلاغ الداخلية والخارجية، وعدد التحقيقات بحالات غش، والموارد المخصصة لمنع الغش والكشف عنه، والنظام التأديبي القائم للتعامل معه.

١٢٣ - وسينظر الاستعراض أيضاً في مدى اتساق سياسات وإجراءات مكافحة الغش في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وقابليتها للمقارنة، وفي التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة بشأن منع الغش وكشفه، وتعزيز ونشر الممارسات الفضلى في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

حالة وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية في منظومة الأمم المتحدة

١٢٤ - إن المراجعة الداخلية للحسابات هي نشاط ضمان ومشورة موضوعي مستقل يستهدف زيادة قيمة عمليات المنظّمة وتحسينها<sup>(٥)</sup>. والمراجعة الداخلية للحسابات عنصر هام في تحسين الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية في أي منظمة.

١٢٥ - ومع أخذ الدور الرئيسي الذي تضطلع به وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في الإدارة الرشيدة للمنظمة في الحسبان، تسعى الوحدة إلى إجراء استعراض للمستجدات والقضايا الرئيسية المتعلقة بوظيفة مراجعة الحسابات في منظومة الأمم المتحدة بشكل دوري. وفي هذا السياق، أعدت الوحدة، خلال السنوات التسع الماضية، تقريرين متّصلين بوظيفة مراجعة الحسابات (A/60/860/Add.1 و JIU/REP/2010/5).

١٢٦ - وسيستفيد هذا الاستعراض من هذين التقريرين، وسيتابع تنفيذ ما يتضمنه من توصيات حسب الاقتضاء، ويجري تقييمها للحالة الراهنة لمهمة المراجعة الداخلية للحسابات على نطاق المنظومة بهدف تحديد الممارسات الفضلى والدروس المستفادة والمجالات التي تتطلب التحسين.

خدمات أمين المظالم على نطاق منظومة الأمم المتحدة

١٢٧ - تشكل وظيفة أمين المظالم التي أنشئت في الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وفي عدد من الوكالات المتخصصة، آلية هامة لتسوية المنازعات في أماكن العمل بصورة غير رسمية. وعلاوة على ذلك، يُسلّط أمناء المظالم الضوء من خلال عملهم على أنماط ومسائل شاملة أو عامة تكون أسباباً للتراع في المؤسسات التي يعملون فيها.

(٥) تعريف معهد مراجعي الحسابات الداخليين (انظر [www.theiia.org](http://www.theiia.org)).

١٢٨ - وسيدرس الاستعراض تطوّر دور أمناء المظالم المزدوج على نطاق منظومة الأمم المتحدة، خلال السنوات الأخيرة، مع الأخذ في الحسبان الولايات القائمة والأطر القانونية وكذلك التحديات الذي يواجهونها خلال الاضطلاع بمهامهم. وسيحدد الاستعراض أيضاً الممارسات الجيدة المتصلة بعمل أمناء المظالم، من خلال التركيز على أثر الخدمات التي يقدمونها في التغييرات التي أدخلت وغير ذلك من الخطوات التي تتخذها الإدارة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتأمين بيئة عمل يسودها الوئام في كل منظمة.

#### التخطيط لتعاقب الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

١٢٩ - سيتناول استعراض التخطيط لتعاقب الموظفين مدى تقييم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لاحتياجاتها في مجال التوظيف مستقبلاً بموجب سياسات تنقل الموظفين وتحسباً لتقاعدهم، والسبل التي تنتهجها للقيام بذلك. وسيحدد الاستعراض التخطيط لتعاقب الموظفين على نطاق المنظومة ويحلّله، أي أنه سيدرس الطريقة التي تتوقع بها المنظمات الوظائف الشاغرة والتغييرات في الخصائص الديمغرافية للموظفين.

١٣٠ - وبدون تخطيط كاف لتعاقب الموظفين، تواجه المنظمات خطر حدوث ثغرات في استمرارية تصريف أعمالها. ويتعين عليها أن تكفل استقدام موظفين موهوبين وماهرين ومؤهلين ومتحمسين قادرين على تولي المهام وشغل الوظائف الرئيسية، في حال شغورها، وتدريبهم واستبقائهم.

١٣١ - وسيحدد الاستعراض على نطاق المنظومة الممارسات الجيدة في مجال التخطيط لتعاقب الموظفين ويوصي بإدخال تحسينات على السياسات والممارسات المتصلة بهذا التخطيط.

#### استعراض الإدارة والتنظيم في الاتحاد الدولي للاتصالات

١٣٢ - يضطلع الاتحاد الدولي للاتصالات بدور رئيسي في عالم يزداد ترابطاً، بصفته الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والاتحاد الدولي للاتصالات منظمة عالمية هامة تشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في هذا القطاع الديناميكي. ولقد أجرت الوحدة استعراضاً للإدارة والتنظيم في الاتحاد الدولي للاتصالات في عام ٢٠٠١ (JIU/REP/2001/3) ولكن منذ ذلك الحين، طرأت على البيئة التشغيلية في الاتحاد الدولي وعلى سير عمله تغييرات هامة بسبب التحول السريع في الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبسبب هذا التطور، والدور الحيوي الذي يضطلع به الاتحاد الدولي للاتصالات العالمية، صار الوقت مناسباً

لإجراء استعراض آخر، ولا سيما وأن فريقاً جديداً للإدارة التنفيذية قد باشر مهامه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

١٣٣ - وبالنظر إلى السمات الخاصة التي يتمتع بها الاتحاد الدولي للاتصالات، سيركّز الاستعراض على الحوكمة والإدارة التنفيذية والتخطيط الاستراتيجي والإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية والرقابة، فضلاً عن أي وظيفة مؤسسية أخرى تبرز خلال الاستعراض على أنها ذات صلة بالموضوع. ويعتزم فريق الوحدة استخلاص الممارسات الجيدة وتقديم اقتراحات لإدخال تحسينات. وسينظر الاستعراض أيضاً في مدى تنفيذ توصيات الوحدة بشأن الوجود الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات (JIU/REP/2009/3).

الشراكة في التقييم المستقل على نطاق المنظومة: تنفيذ المرحلة التجريبية

١٣٤ - تستفيد مبادرة التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من آليات التقييم القائمة في منظومة الأمم المتحدة والمزايا النسبية والقيمة المضافة والأصول المعرفية.

١٣٥ - ولقد أنشئت آلية تنسيق مؤقتة من أجل مساعدة الدول الأعضاء على وضع إطار للتقييم المستقل على نطاق المنظومة وتحديد التقييمات النموذجية. وسترصد آلية التنسيق المؤقتة أيضاً الجهود الرائدة والإطار المؤسسي لتنفيذ التقييم المستقل على نطاق المنظومة وتقديم التقارير عن التقدم المحرز والتحديات والنجاحات واقتراح الخطوات التالية بشأن هذه التقييمات. وتضم آلية التنسيق المؤقتة مؤسسات تُجري تقييمات على نطاق المنظومة وتقييمات مشتركة بين الوكالات وتضطلع بأنشطة تحليلية ومن بينها الوحدة، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وللمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مركز مراقب. وتؤدي الوحدة دوراً رئيسياً في تعزيز تطوير آلية التنسيق المؤقتة ومواصلة تشغيلها بما في ذلك تولى رئاستها، وستواصل أدائه.

١٣٦ - وتستضيف الوحدة، من دون الإخلال بأداء مهامها وفقاً لنظامها الأساسي، أمانة التقييم المستقل على نطاق المنظومة، وترأس مجموعات إدارة التقييم، وتستعرض توصيات عمليات التقييم وتصدر تقارير التقييم باسم هذه المجموعات. وقبل إصدار هذه التقارير، تستعرض الوحدة، ووفقاً للمواد ذات الصلة من نظامها الأساسي التوصيات، وتعلق، إذا اقتضى الأمر، على صلاحيتها، وتقدم المشورة الاستراتيجية بهذا الشأن للمجموعات وأفرقة التقييم.

١٣٧ - وما فتئت الوحدة، في إطار خططها الإصلاحية من أجل التغيير والتحول، تستكشف طرائق جديدة لإجراء التحليلات والتقييمات على نطاق المنظومة، ويتيح التقييم المستقل على نطاق المنظومة للوحدة الفرصة لممارسة دورها الرائد في التقييم المستقل على نطاق المنظومة، والاستفادة من أصول التقييم في الأمم المتحدة، وتحسين الاتساق في وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة.

استعراض مدى قبول وتنفيذ المنظمات لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة

١٣٨ - بعد عامين من بدء العمل بنظام التتبع الشبكي الذي أتاح إعداد تحليل إحصائي والإبلاغ عن قبول التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها وتنفيذها، قررت الوحدة أن تجري استعراضاً لمدى قبول توصيات التقرير وتنفيذها، باعتباره نشاطاً لا علاقة له بالتقارير.

١٣٩ - ولا يتوفر لدى الوحدة الموارد اللازمة لإجراء تحليل متعمق لأهمية تقاريرها ومذكراتها وأثرها. ولهذا استخدم معدل قبول التوصيات ومعدل تنفيذها على أنهما أفضل مؤشر بديل لاستخدام منتجات الوحدة. والغرض من هذا الاستعراض هو النظر في النظام القائم في المنظمات المشاركة في الوحدة للمتابعة بشأن القبول بتوصياتها وتنفيذها.

١٤٠ - وسيحدد الاستعراض أفضل الممارسات ويستخلص الدروس لتعزيز عملية المتابعة. ومن المتوقع أيضاً أن يحفز الاستعراض المنظمات للعمل على تنفيذ التوصيات المتبقية.

## باء - تحسين النوعية والاتصال

١٤١ - تلتزم الوحدة، من أجل زيادة أهمية عملها وفائدته بالنسبة إلى الأطراف صاحبة المصلحة فيها، بأن تقوم في عام ٢٠١٥ بما يلي:

(أ) مواصلة تنفيذ توصيات فريق استعراض الأقران وتوصيات التقييم الذاتي؛  
(ب) الارتقاء بمستوى التخطيط المسبق وتحديد المواضيع المحتملة لبرنامج عملها في قائمة السنتين؛

(ج) تحسين نوعية تقاريرها وأهميتها وحسن توقيتها؛

(د) تعزيز نظام التتبع الشبكي والموقع الإلكتروني للوحدة؛

(هـ) زيادة فعالية متابعتها للتوصيات؛

(و) التواصل بطريقة استباقية مع الأطراف صاحبة المصلحة.



## جيم - تقديم مشروع الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

١٤٢ - تحتاج الوحدة إلى زيادة الأموال المخصصة للخدمات الاستشارية والسفر وتجهيز البيانات. ويعزى ذلك إلى العوامل التالية:

- (أ) الطبيعة المتنوعة للمواضيع التي تقيمها الوحدة تتطلب معرفة متخصصة في عدد كبير من المجالات المختلفة التي غالباً ما تتطلب الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين؛
- (ب) ميزانية السفر الحالية المخصصة للوحدة لا تكاد تغطي الزيارات إلى مقر المنظمات وتسمح بالتغطية الميدانية، في حين أن عمليات الأمم المتحدة المتزايدة التعقيد تتطلب زيادة التغطية الميدانية لضمان تنفيذ أنشطة الرقابة المناسبة؛
- (ج) نظام التتبع الشبكي قد وضع استجابة لطلب مقدم من الجمعية العامة، ومُؤل من المنظمات المشاركة في الوحدة؛ وتلزم الآن صيانتها.

١٤٣ - ورغم حاجة الوحدة المشروعة لزيادة الموارد، المدعومة بقرارات اتخذها الدول الأعضاء وكذلك بتوصية فريق استعراض الأقران لزيادة ميزانية الوحدة بمبلغ إضافي قدره ٨٣٠.٠٠٠ دولار في السنة، فإن الوحدة التي تدرك تماماً الحالة المالية الصعبة على نحو غير عادي التي تواجهها الدول الأعضاء والمنظمات المشاركة التي تنقسم تمويل ميزانيتها (انظر المرفق الثالث) قرّرت ألا تطلب سوى زيادة الحد الأدنى المطلق الذي تبلغ نسبته ١,١٤ في المائة في ميزانيتها المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو ما يعادل ٢٠٠ ١٨٥ دولار. ويشمل هذا المبلغ ما يلي: ٣٠٠ ١٠٩ دولار لصيانة نظام التتبع الشبكي واستضافته، و ٦٠٠ ٢١ دولار لتطوير هذا النظام و ٣٠٠ ٥٤ دولار لاستضافة الموقع الشبكي للوحدة.

١٤٤ - وزيادة الحد الأدنى هذه هي زيادة حاسمة لضمان القدرة المالية على المدى الطويل من أجل صيانة النظام. وبدون هذه الموارد، يُخشى الاستثمار في نظام جديد وفعال دون التمكن من خدمته، ومن ثم فقدان الاستثمار الذي قامت به المنظمات المشاركة والجهود التي تبذلها الوحدة لإنشاء نظام التتبع الشبكي.

## دال - تعبئة المزيد من الموارد من خارج الميزانية

١٤٥ - ستواصل الوحدة جهودها الرامية لجمع الأموال من خارج الميزانية خلال عام ٢٠١٥. ولهذا الغرض، سيُحدّد المفتشون عدداً من المواضيع والمشاريع المحتملة التي تحتاج إلى مزيد من التمويل في عام ٢٠١٥ وأثناء فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتدعو الوحدة

الجهات المانحة والبلدان الأخرى التي بوسعها ذلك إلى تقديم التبرعات لمشاريع معينة والإبقاء على تمويل وظائف الموظفين الفنيين المبتدئين. ويُطلب من المنظمات المشاركة تقديم الدعم للمشاريع التي تهمُّها.

#### هاء - توصيات وحدة التفتيش المشتركة

١٤٦ - قد تود الجمعية العامة، إذ تشير إلى قراراتها ٢٧٢/٦٣ و ٢٦٢/٦٤ و ٢٧٠/٦٥، القيام بما يلي:

(أ) أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم الميزانية الأصلية المقترحة لوحدة التفتيش المشتركة مباشرة إلى اللجنة الخامسة مشفوعة بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

(ب) أن تضمن الاستثمار في نظام التتبع الشبكي بتخصيص الموارد اللازمة لصيانته وتكاليف تحديثه لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وما بعدها، التي تصل إلى الزيادة البسيطة المطلوبة في ميزانيتها العادية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والبالغة ٢٠٠ ١٨٥ دولار لصيانة وتحديث نظام التتبع الشبكي والموقع الإلكتروني للوحدة؛

(ج) أن تشجع الجهات المانحة والبلدان الأخرى التي بوسعها ذلك على تقديم مساهمات من خارج الميزانية لمشاريع محددة والمحافظة على تمويل وظائف الموظفين الفنيين المبتدئين لتعزيز قدرة الوحدة في مجال الرقابة.

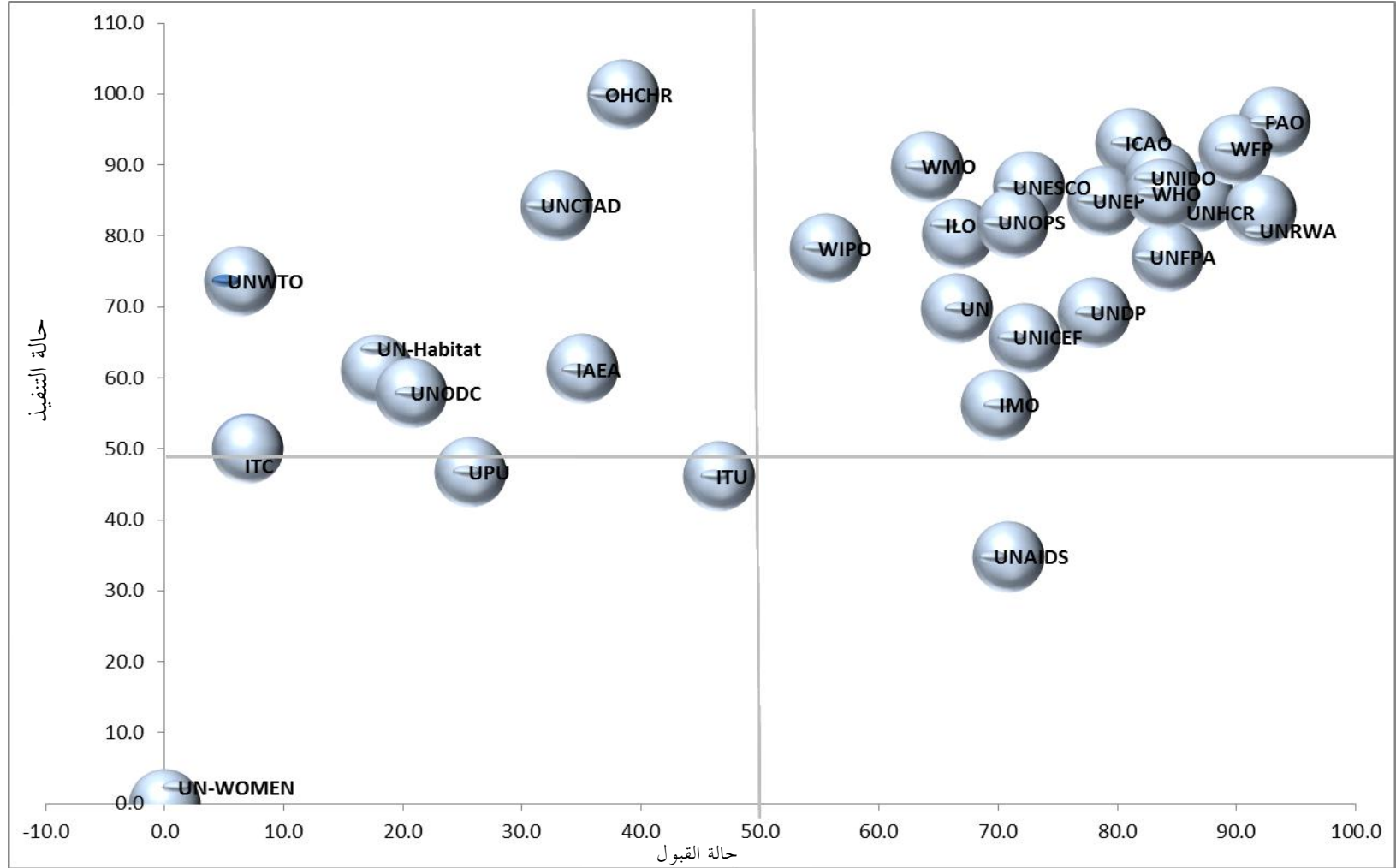
## المرفق الأول

## حالة تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠١٤ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤\*

| اسم المشروع                                                                                                 | الرمز/تاريخ الإنجاز                                                      |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------|
| تحليل لوظيفة تعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة                                                        | <a href="#">A/69/737</a>                                                 |
| استعراض التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية                                                | JIU/REP/2014/2                                                           |
| المخططات الكبرى ومشاريع التجديد والتشييد على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة                               | JIU/REP/2014/3                                                           |
| استعراض الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة                                                             | <a href="#">A/69/763</a>                                                 |
| عملية التفتيش في إطار المتابعة عملاً باستعراض الإدارة والتنظيم في منظمة السياحة العالمية الذي أجري عام ٢٠٠٩ | JIU/REP/2014/5                                                           |
| تحليل وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة                                                                 | JIU/REP/2014/6                                                           |
| استعراض التنظيم والإدارة في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان                                              | JIU/REP/2014/7                                                           |
| استخدام أفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة                       | JIU/REP/2014/8                                                           |
| إدارة وتنظيم العقود في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة                                                          | JIU/REP/2014/9                                                           |
| استخدام المتقاعدين والموظفين المحتفظ بهم بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة في منظمات الأمم المتحدة           | JIU/NOTE/2014/1                                                          |
| تقديم الدعم لآلية التقييم المستقلة على نطاق المنظومة (مرحلة بدء التطبيق)                                    | مشروع تقرير غفل، أنجز                                                    |
| استعراض على نطاق المنظومة للإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة (المرحلة الأولى)              | مشروع مدته سنتان، أنجزت المرحلة الأولى                                   |
| استعراض التنفيذ على نطاق المنظومة لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع                | من المتوقع إنجازه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥                             |
| استعراض السياسات والممارسات الإعلامية المتبعة في منظومة الأمم المتحدة                                       | من المتوقع إنجازه في آذار/مارس ٢٠١٥                                      |
| استعراض التعاون بين لجان الأمم المتحدة الإقليمية                                                            | من المتوقع إنجازه في أيار/مايو ٢٠١٥                                      |
| استعراض شامل للأنشطة والموارد المخصصة لتغير المناخ في منظومة الأمم المتحدة                                  | من المتوقع إنجازه في حزيران/يونيه ٢٠١٥                                   |
| استعراض السلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة                                                              | مشروع مدته سنتان، من المتوقع إنجازه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥                 |
| مرجعي الاستعراضات الإدارية والتنظيم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة                                          | مشروع ليس بتقرير مدته سنتان من المتوقع إنجازه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ |

\* تشمل المشاريع التي جرى ترحيلها من عام ٢٠١٣. والتقارير والمذكرات متاحة في الموقع الشبكي التالي:

الوضع الإجمالي لقبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها لهذه  
التوصيات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣  
(النسبة المئوية)



المختصرات: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان = OHCHR، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية = UNCTAD، منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية = UNWTO، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) = UN-Habitat، الوكالة الدولية للطاقة الذرية = IAEA، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة = UNODC، مركز التجارة الدولية = ITC، الاتحاد البريدي العالمي = UPU، الاتحاد الدولي للاتصالات = ITU، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية = WMO، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) = UNESCO، منظمة الطيران المدني الدولي = ICAO، برنامج الأغذية العالمي = WFP، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) = FAO، المنظمة العالمية للملكية الفكرية = WIPO، منظمة العمل الدولية = ILO، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع = UNOPS، برنامج الأمم المتحدة للبيئة = UNEP، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) = UNIDO، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين = UNHCR، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) = UNRWA، صندوق الأمم المتحدة للسكان = UNFPA، منظمة الأمم المتحدة = UN، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) = UNICEF، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي = UNDP، المنظمة البحرية الدولية = IMO، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) = UNAIDS، هيئة الأمم المتحدة للمرأة = UN-Women.

## المرفق الثالث

قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة  
التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

| المنظمة                                                                           | النسبة المئوية |
|-----------------------------------------------------------------------------------|----------------|
| منظمة الأغذية والزراعة                                                            | ٤,٩            |
| الوكالة الدولية للطاقة الذرية                                                     | ١,٨            |
| منظمة الطيران المدني الدولي                                                       | ٠,٧            |
| منظمة العمل الدولية                                                               | ٢,٠            |
| المنظمة البحرية الدولية                                                           | ٠,٢            |
| الاتحاد الدولي للاتصالات                                                          | ٠,٧            |
| منظمة الصحة للبلدان الأمريكية                                                     | ٣,٠            |
| برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز                                       | ١,٠            |
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي                                                     | ١٨,٩           |
| منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة                                       | ٢,٩            |
| صندوق الأمم المتحدة للسكان                                                        | ٢,٨            |
| مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين                                               | ٦,٧            |
| منظمة الأمم المتحدة للطفولة                                                       | ١٢,٤           |
| منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية                                              | ٠,٨            |
| الأمم المتحدة                                                                     | ١٣,٧           |
| مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع                                                | ٤,١            |
| وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) | ١,٩            |
| هيئة الأمم المتحدة للمرأة                                                         | ٠,٧            |
| منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية                                              | ٠,١            |
| الاتحاد البريدي العالمي                                                           | ٠,٢            |
| برنامج الأغذية العالمي                                                            | ١٢,٢           |
| منظمة الصحة العالمية                                                              | ٦,٩            |
| المنظمة العالمية للملكية الفكرية                                                  | ١,١            |
| المنظمة العالمية للأرصاد الجوية                                                   | ٠,٣            |

هذه النسب المئوية الأولية تستند إلى الميزانيات المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، على النحو الذي أقرته شبكة المالية والميزانية (الوثيقة: CEB/2013/HLCM/FB/9) رهنا بإعادة تقدير التكاليف وبالقرارات الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وعن الجمعية العامة. ويشمل قيد الأمم المتحدة منظمة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة. ولا يشمل: لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإدارة عمليات حفظ السلام.

## المرفق الرابع

## تكوين وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤

١ - كان تكوين وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٤ على النحو التالي (تنتهي فترة ولاية كل مفتش في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة المبينة بين قوسين):

جيهان ترزي، الرئيس (تركيا) (٢٠١٥)

خورخي فلوريس كاييخاس، نائب الرئيس (هندوراس) (٢٠١٦)

غوبيناثان أشامكولانغاري (الهند) (٢٠١٧)

جورج بارتسيوتاس (الولايات المتحدة الأمريكية) (٢٠١٧)

جيرار بيرو (فرنسا) (٢٠١٥)

إيستفان بوستا (هنغاريا) (٢٠١٥)

جان وسلي كازو (هايتي) (٢٠١٧)

بابا لويس فال (السنغال) (٢٠١٥)

تدانوري إينوماتا (اليابان) (٢٠١٤)

سوكاي إيلي بروم - جاكسون (غامبيا) (٢٠١٧)

غينادي تاراسوف (الاتحاد الروسي) (٢٠١٧)

٢ - ووفقاً للمادة ١٨ من النظام الأساسي للوحدة التي تنص على أن تنتخب الوحدة كل سنة من بين مفتشيها رئيساً لها ونائباً للرئيس، انتخبت الوحدة أعضاء مكتبها لعام ٢٠١٥ على النحو التالي:

خورخي فلوريس كاييخاس (هندوراس)، رئيساً

جان وسلي كازو (هايتي)، نائباً للرئيس

## المرفق الخامس

## برنامج العمل المقترح لعام ٢٠١٥\*

| الرقم | العنوان                                                                                                                                                                                                                                   | النوع               |
|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------|
| A.404 | التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة لتحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم على نطاق المنظومة الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية                                                                                  | على نطاق المنظومة   |
| A.405 | استعراض الإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة (المرحلة الثانية)                                                                                                                                                                   | على نطاق المنظومة   |
| A.406 | التقييم المستقل الأول على نطاق المنظومة: تقييم استعراض توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر                                                                                 | على نطاق المنظومة   |
| A.407 | التقييم المستقل الثاني على نطاق المنظومة: تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً | على نطاق المنظومة   |
| A.408 | منع الغش والكشف عن حالاته في منظومة الأمم المتحدة                                                                                                                                                                                         | على نطاق المنظومة   |
| A.409 | حالة وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية في منظومة الأمم المتحدة                                                                                                                                                                               | على نطاق المنظومة   |
| A.410 | خدمات أمين المظالم على نطاق منظومة الأمم المتحدة                                                                                                                                                                                          | على نطاق المنظومة   |
| A.411 | التخطيط لتعاقب الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة                                                                                                                                                                                    | على نطاق المنظومة   |
| A.412 | استعراض الإدارة والتنظيم في الاتحاد الدولي للاتصالات                                                                                                                                                                                      | منظمة بمفردها       |
| A.413 | الشراكة في التقييم المستقل على نطاق المنظومة: تنفيذ المرحلة التجريبية                                                                                                                                                                     | غير ذي صلة بالتقرير |
| A.414 | استعراض مدى قبول وتنفيذ المنظمات لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة                                                                                                                                                                            | غير ذي صلة بالتقرير |

\* عرضه للتغيير خلال العام.

